SOUTH 24

ورقة تحليلية

تداعيات أحداث حضرموت 2025: إعادة تشكيل الأمن والتوازنات السياسية في جنوب اليمن

يوليو 2026

المؤلفان:

فريدة أحمد، إياد قاسم

تداعيات أحداث حضرموت 2025

إعادة تشكيل الأمن والتوازنات السياسية في جنوب اليمن

فريدة أحمد، إياد قاسم

الصورة المستخدمة في الغلاف: تصاعد الدخان جراء الغارات السعودية على ميناء المكلا في 30 ديسمبر 2025 (مصدر الصورة: مقتطع من فيديو تداوله نشطاء محليون، تم تصميم الغلاف بمساعدة AI)

مركز سوث24 للأخبار والدراسات

SOUTH 24

المحتويات

مقدمة 3

أولاً: خلفية الأحداث في حضرموت – ماذا جرى؟ 5

تصاعد الأزمة سياسياً وإعلامياً وعسكرياً 10

ثانياً: التداعيات الأمنية بين التحول والفراغ 15

الفراغ الأمني وفرص تمدد الجماعات المتطرفة 17

ثالثاً: التداعيات السياسية: إعادة تشكيل موازين القوة في الجنوب 20

رابعاً: دور السعودية في إدارة الأزمة وإعادة ترتيب المشهد 23

طبيعة التدخل السعودي (الأمني والسياسي) 23

الدعوة إلى حوار جنوبي–جنوبي: الأهداف والدلالات 25

المصالح الاستراتيجية للسعودية في حضرموت 27

خامساً: توازنات النفوذ بين السعودية والإمارات 29

طبيعة العلاقة بين الرياض وأبوظبي بعد أحداث حضرموت 29

أثر العلاقة على مستقبل الجنوب سياسياً 30

سادساً: التداعيات المجتمعية بين الرفض الشعبي وهشاشة الاستقرار 32

ردود الفعل الشعبية 32

المجتمع المحلي والقوى المدعومة خارجياً: تحديات القبول ومخاطر الاحتقان 33

سابعاً: السيناريوهات المحتملة 36

ثامناً: التوصيات 40

مقدمة

شهدت الساحة في جنوب اليمن في ديسمبر عام 2025، لحظة تاريخية فارقة أعادت تشكيل معادلات القوة الأمنية والسياسية على نحو غير مسبوق. فقد مثّلت أحداث حضرموت، نقطة انعطاف حادة في مسار الصراع، حين تمكنت القوات المسلحة الجنوبية، بدعم من المجلس الانتقالي الجنوبي، من فرض سيطرتها على وادي وصحراء حضرموت، قبل أن تمتد العمليات لاحقاً إلى محافظة المهرة، ضمن عملية عسكرية عُرفت باسم "المستقبل الواعد". هذه التطورات لم تكن مجرد تحرك ميداني عابر، بل عكست تحوّلاً في موازين السيطرة التي ظلت لعقود بيد قوات المنطقة العسكرية الأولى، المرتبطة بنفوذ جماعة "الإخوان المسلمين" في اليمن.

بدت هذه اللحظة فارقة بالنسبة لقطاع واسع من الجنوبيين، وبمثابة استعادة تدريجية للسيطرة على المجال الجغرافي الذي كان يشكّل حدود دولة الجنوب السابقة قبل عام 1990، وهو ما منح المشروع الجنوبي دفعة سياسية ومعنوية مهمة، باعتباره يقترب من تحقيق أحد أبرز أهدافه المتمثلة في فرض واقع ميداني يعزز مسار الاستقلال عن الشمال. غير أنّ هذا التحول تعرّض لانتكاسة كبيرة بفعل التدخل العسكري السعودي، الذي تجسّد في سلسلة من الضربات الجوية المكثفة استهدفت مواقع القوات الجنوبية في المحافظتين، في ظل رفضها طلب الرياض بالانسحاب منها. وقد أدت هذه الضربات إلى خسائر بشرية كبيرة، شملت مئات القتلى والجرحى والأسرى، فضلاً عن سقوط ضحايا مدنيين، ما أدى في نهاية المطاف إلى تراجع تلك القوات تحت ضغط عسكري غير متكافئ، بهدف حماية المدنيين وتجنيب المنطقتين المزيد من أعمال العنف.

هذا التحوّل الميداني انعكس سريعاً على المشهد السياسي، حيث دخلت الأزمة طوراً أكثر تعقيداً مع مطلع عام 2026. ففي محاولة لإعادة الإمساك بزمام المبادرة، أعلن رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، عيدروس الزبيدي، من العاصمة عدن، بدء مرحلة انتقالية تمتد لعامين، مدعومة بإعلان دستوري. غير أنّ هذه الخطوة قوبلت بتجاهل من المملكة العربية السعودية والحكومة اليمنية المعترف بها، تُرجم عملياً من خلال دعوة قيادة المجلس الانتقالي للذهاب إلى الرياض، وما تبعه من تطورات دراماتيكية تمثلت في إعلان بعض أعضاء الوفد، بصورة أثارت كثير من الجدل، وبغياب رئيسه، بحلّ المجلس وهيئاته، بالتوازي مع قرارات صادرة عن رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رشاد العليمي، بإسقاط عضوية الزبيدي من مجلس القيادة وإحالته إلى القضاء بتهمة ما وصفها بـ "الخيانة العظمى".

في موازاة ذلك، عززت السعودية من انخراطها المباشر في إدارة الملف الجنوبي، سياسياً وأمنياً وعسكرياً، في ظل تراجع غير متوقع للدور الإماراتي في ذروة الأحداث وخروجها النهائي من المشهد. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة ترتيب الانتشار العسكري والأمني في محافظات شرق جنوب اليمن، بما في ذلك الدفع بقوات شمالية سلفية إلى مناطق كانت تُعد تقليدياً ضمن نطاق النفوذ الجنوبي في ساحل حضرموت، الأمر الذي أثار موجة واسعة من الاستياء في الأوساط المحلية.

هذا السياق المتوتر لم يمر دون رد فعل، إذ شهدت محافظات الجنوب حراكاً شعبياً متصاعداً وغير مسبوق، عبّر عن رفضه للإجراءات المتخذة، ولا سيما تلك المرتبطة بإعادة تشكيل الخارطة السياسية والأمنية، كما أعاد طرح مطالب استعادة دولة الجنوب إلى واجهة المشهد السياسي بشكل أوسع، في مواجهة ما اعتُبر محاولة لإعادة إنتاج ترتيبات لا تنسجم مع تطلعات شريحة واسعة من الجنوبيين.

انطلاقاً من هذه التطورات المعقّدة، تطرح هذه الورقة سؤالاً محورياً حول الكيفية التي أعادت بها أحداث حضرموت، في أواخر 2025 تشكيل موازين القوة الأمنية والسياسية في جنوب اليمن. وتكتسب هذه القراءة أهميتها من كونها تتناول مرحلة مفصلية في مسار قضية الجنوب، من خلال تفكيك التحولات التي طالت بنية الفاعلين المحليين والإقليميين، وتحليل تفاعلاتهم في سياق بيئة شديدة التعقيد بدءاً من حضرموت، وحجم الانخراط الإقليمي في الصراع المحلي.

وتسعى الورقة، اعتماداً على المنهج التحليلي، إلى تتبع تسلسل الأحداث المرتبطة بتلك التطورات، وتحليل مواقف القوى الرئيسية المحلية والإقليمية، واستكشاف دلالات التحولات في موازين القوة، مع ربطها بالسياقات السياسية. كما تهدف إلى تقديم قراءة تفسيرية تساعد صانع القرار، محلياً وإقليمياً ودولياً، على فهم الاتجاهات المحتملة للمشهد، بما يسهم في بلورة سياسات أكثر اتساقاً مع الواقع في جنوب اليمن، وقدرةً على الحد من مخاطر التصعيد والانزلاق نحو مزيد من عدم الاستقرار.

أولاً: خلفية الأحداث في حضرموت – ماذا جرى؟

شهدت محافظة حضرموت في عام 2025 تصاعداً ملحوظاً في حدة التوتر، على وقع تحركات مكثفة قادها حلف قبائل حضرموت بزعامة الشيخ القبلي، المدعوم من السعودية، عمرو بن حبريش، في مناطق وادي وصحراء المحافظة، كان أبرزها إنشاء مليشيات محلية عُرفت لاحقا بقوات "حماية حضرموت". وجاءت هذه التحركات في سياق مساعٍ لبسط السيطرة على مناطق استراتيجية تضم حقول النفط، عقب مطالب أطلقها الحلف بتمكين أبناء حضرموت من إدارة شؤون محافظتهم الأمنية والخدمية. خاصة وأنّ مناطق الوادي والصحراء تخضع لنفوذ قوات المنطقة العسكرية الأولى، المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين في اليمن[1]، كما يسيطر على أجزاء منها قوات "درع الوطن" السلفية المدعومة من السعودية. في مقابل سيطرة قوات النخبة الحضرمية – التابعة رسمياً– للمنطقة العسكرية الثانية، المقرّبة من المجلس الانتقالي الجنوبي على مناطق ساحل حضرموت[2].

ورغم تصعيد حلف القبائل في الهضبة والوادي، ظلت العلاقة بين عمرو بن حبريش وقوات المنطقة العسكرية الأولى أقرب للانسجام، في ظل تصعيد إعلامي مضاد تجاه القوى المسيطرة على الساحل الحضرمي. غير أنّ أداء المحافظ السابق مبخوت بن ماضي لم يكن منسجماً ربما مع تطلعات الحلف ولا مع حسابات المنطقة العسكرية الأولى، في ظل ما اعتُبر تقارباً منه مع القوى العسكرية في ساحل حضرموت، لا سيما قوات النخبة الحضرمية (المنطقة العسكرية الثانية) المتحالفة مع أبوظبي.

بلغت الخلافات أشدها مع تزايد التقطعات المسلّحة لقواطر النفط التي تغذي محطات الطاقة في حضرموت ومدن جنوبية، واتهمت فيها السلطات المحلية عناصر تابعة للشيخ القبلي بن حبريش. بدى الأمر وكأنه صراعا بدأ يتشكل على السلطة في المحافظة، لكنه، بالنظر لأحداث ديسمبر ويناير، برز كأحد مؤشرات الصراع، التي تدفع بها السعودية، لإعادة تشكيل المشهد الأمني والسياسي بالمحافظة.

---

[1] يمثّل وادي حضرموت (المنطقة الشمالية والوسطى والداخلية المحاذية للسعودية)، ويحتوي على حقول حوض مسيلة النفطية ومدن استراتيجية مثل سيئون وتريم. هذه المنطقة ظلت لأكثر من ثلاث عقود تحت سيطرة المنطقة العسكرية الأولى، المرتبطة بحزب الإصلاح المنتمي إيديولوجياً لجماعة الإخوان المسلمين. وترى السعودية أنّ هذه المنطقة ضرورية لأمن حدودها التي تمتد لـ 700 كيلو متر. كما أنّ منفذ الوديعة هو المعبر البري الوحيد المفتوح باستمرار بين البلدين.

[2] يضم ساحل حضرموت المطل على بحر العرب ميناء المكلا التجاري، ومحطة الشحر النفطية، والبنية التحتية الطاقية الرئيسة. ويسيطر على الساحل قوات النخبة الحضرمية، وهي قوات أُسست في 2016 لمواجهة سيطرة القاعدة على المكلا، قوامها من المقاتلين الحضارم، وترتبط –من الناحية الرسمية– بالمنطقة العسكرية الثانية التابعة للحكومة المعترف بها دولياً. هذه القوات مقرّبة من المجلس الانتقالي الجنوبي، وقد ساهمت الإمارات بتدريب تلك القوات وصقل قدراتها بشكل كامل.

وقد أسهمت هذه التباينات في تعجيل قرار تغيير المحافظ بن ماضي، وتعيين سالم الخنبشي بديلاً عنه، بقرار من رشاد العليمي رئيس مجلس القيادة، في محاولة لإعادة ضبط التوازن المحلي لصالح القوى المقرّبة من الرياض.

وفي تزامن – قد لا يكون صدفة، أعلن حلف قبائل حضرموت بقيادة بن حبريش، بعد لقاء في منطقة العليب بضبة حضرموت، وفي نفس اليوم – 27 نوفمبر 2026 – الذي دفعت به الرياض لتعيين الخنبشي محافظا للمحافظة، عن تشكيل ما أسماه "المقاومة الحضرمية" ودعوته لقتال القوات الجنوبية المنضوية ضمن النخبة الحضرمية المتمركزة في المكلا وساحل حضرموت.

صورة رقم (1): من اللقاء الذي جمع عمرو بن حبريش وشخصيات قبلية حضرمية في منطقة العليب بهضبة حضرموت، 27 نوفمبر 2026 (إعلام الحلف)

شكل رقم (1): خط زمني لتطورات الأحداث في حضرموت خلال شهر نوفمبر 2026 – تصميم الشكل بواسطة الذكاء الاصطناعي

لم يتوقف التوتر في حضرموت عند هذا الحد، بل بلغ ذروته بعد إعلان شخصيات قبلية في حلف قبائل حضرموت، يوم 29 نوفمبر، عن انتخاب خالد بن محمد الكثيري، رئيسا للحلف، وبذلك يكون الحلف قد انقسم عمليا إلى فصيلين. وتم تتويج ذلك بفعاليات إحياء ذكرى عيد الاستقلال في 30 نوفمبر، وهي المناسبة التي درج الجنوبيون على إحيائها سنوياً في الساحات العامة بمختلف محافظات الجنوب، حيث أعلنت الحشود فيما عُرفت بـ "مليونية سيئون" في وادي حضرموت، عن دعمها اللامحدود لقوات النخبة الحضرمية والقوات المسلحة الجنوبية بإخراج القوات الشمالية، في إشارة لقوات المنطقة العسكرية الأولى من وادي وصحراء حضرموت، وضرورة تمكين أبناء المحافظة من إدارة شؤونهم، واستعادة القرارين الأمني والعسكري.

لا سيما وأنّ وادي حضرموت ظل لسنوات يعاني من حالة انفلات أمني واسع، قبل أن يتحول خلال الفترة الماضية إلى ممر لنشاطات التهريب المرتبطة بجماعة الحوثيين، وبيئة حاضنة لخلايا التنظيمات المتطرفة، وعلى رأسها تنظيمي داعش والقاعدة، وذلك عقب طردها من ساحل حضرموت في عام 2016. وقد تزامنت فعاليات حضرموت مع عرض عسكري كبير نظمه المجلس الانتقالي الجنوبي في ساحة العروض بعدن، حضره رئيس المجلس ووزراء جنوبيون.

ونتيجة لتصاعد التوتر الأمني وعرقلة المنشآت الاقتصادية بعد سيطرة القبائل المسلحة عليها بقيادة بن حبريش، وتنامي المطالب المحلية بتأمين الوادي، تحركت القوات المسلحة الجنوبية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي بشكل واسع في 2 ديسمبر 2025، ودخلت عدداً من المناطق والبلدات في الوادي والصحراء. وأعلنت في اليوم التالي من دخولها، عن إطلاق عملية عسكرية حملت اسم "المستقبل الواعد"، بهدف تأمين المدن والمناطق الحضرمية من التنظيمات الإرهابية، وقطع مسارات تهريب السلاح المرتبط بشبكات دعم جماعة الحوثيين. حيث تمكنت هذه القوات من توسيع نطاق نفوذها وتأمين المنشآت الاقتصادية، عقب مواجهات مع بعض التشكيلات المسلحة التابعة للشيخ عمرو بن حبريش، وما تلاها من انسحاب لقوات المنطقة العسكرية الأولى من تلك المناطق، وذلك بعد سيطرة الأخيرة عليها لأكثر من ثلاثة عقود.

حظيت هذه الخطوة بترحيب شعبي واسع في معظم مناطق وادي وصحراء حضرموت، حيث جرى رفع الأعلام الجنوبية على القصر الرئاسي والمرافق الحكومية ومطار سيئون، إضافة إلى عدد من المدارس والمؤسسات العامة. وبالتزامن مع ذلك، شهدت محافظة المهرة انتشاراً مماثلاً مكّن القوات الجنوبية التابعة للانتقالي الجنوبي من بسط سيطرتها على النقاط الأمنية والمنشآت الحكومية والمعابر الحدودية. وقد أدت هذه التطورات في مراحلها الأولى إلى تمكين القوات الجنوبية من فرض سيطرة ميدانية على كامل جغرافيا جنوب اليمن وفق حدود ما قبل وحدة عام 1990. وعلى إثر هذا التطور، أعلنت قيادات عدد من الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية في العاصمة عدن تأييدها الكامل لخطوات المجلس الانتقالي، مؤكدة تمسكها بالمشروع الوطني الجنوبي ومطالبةً القيادة السياسية باتخاذ الخطوات اللازمة لإعلان دولة الجنوب.

خريطة رقم (1): توضح سيطرة القوات الجنوبية المسلحة خلال شهر ديسمبر 2025، على كامل جغرافيا جنوب اليمن بحدود عام 1990 قبل الوحدة اليمنية، المصدر: مركز سوث24.

تصاعد الأزمة سياسياً وإعلامياً وعسكرياً

ظهر الاهتمام السعودي بالتطورات الأمنية والعسكرية في حضرموت، بوصول وفد عسكري وأمني سعودي برئاسة رئيس اللجنة الخاصة اللواء محمد القحطاني إلى مدينة المكلا، يوم 3 ديسمبر، وهو ذات اليوم الذي أعلنت فيه القوات الجنوبية إطلاق عملية "المستقبل الواعد". واعتبر الوفد السعودي خلال الزيارة، أن أمن حضرموت يمثل أولوية خاصة لدى السعودية، بالنظر إلى موقعها الجغرافي وعمقها التاريخي والاجتماعي في العلاقة بين الجانبين. وبالتوازي مع تحركات السعودية الرامية إلى احتواء التوتر الميداني، وما رافقه من مطالبات متكررة للمجلس الانتقالي الجنوبي بالانسحاب من المواقع التي سيطر عليها في حضرموت وتسليمها لقوات "درع الوطن"، انتهجت الرياض سياسة إعلامية مضادة عبر منصاتها الفضائية، اتسمت بخطاب هجومي حاد، في سياق اعتُبر أقرب إلى التحريض السياسي ضد المجلس الانتقالي وقواته، مترافقاً مع مساعٍ لحشد مواقف إقليمية ودولية معارضة لخطوات الأخير.

يُمكن فهم موقف قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي باعتباره امتداداً لرؤية سياسية ترى في التحركات العسكرية في حضرموت والمهرة جزءاً من "الحق الجنوبي" في إدارة شؤونه الأمنية والسياسية. ورغم هذه المقاربة، لم يقدم الانتقالي نفسه كنافذ على مناطق حضرموت بقدر ما اعتبر أنّ الهدف من خطواته، تعزيز منظومة الحماية في الجنوب وتأمينه من أي تهديدات محتملة مرتبطة بالتهريب للحوثيين أو لخلايا التنظيمات الإرهابية، وتمكين أهالي المحافظتين من إدارة شؤونهم بعيداً عن نفوذ القوى الشمالية. ووفقاً لهذا المنظور، كان هناك قدر من المرونة السياسية في التعاطي مع الأزمة في مراحلها الأولى، غير أنّ الإصرار السعودي الكبير على انسحاب القوات الجنوبية دون أي تفاهمات مسبقة، رغم وصول وفد عسكري سعودي برفقة وفد إماراتي إلى عدن للقاء وفد المجلس، أسهم في دفع قيادة المجلس وفي مقدمتها رئيسه الزبيدي، إلى تبنّي موقف أكثر تشدداً ورفضاً للانسحاب، كونه رأى – فيما يبدو– أنّ التراجع دون مقابل سياسي قد يضعف موقفه التفاوضي. ومع ذلك قدّم المجلس مجموعة مقترحات لإعادة الانتشار وإشراك قوات درع الوطن الجنوبية في عدد من المواقع في حضرموت والمهرة، بما في ذلك إعلان استعداده لإجراء تفاهمات مع الرياض، إلا أنّ هذه الخطوات قوبلت بتعنت سعودي وحشد كان أقرب إلى تفجير الموقف من احتوائه.

ونتيجة لذلك، تجسد أول رد فعل سعودي، بقصف ميناء المكلا فجر 30 ديسمبر. وقد حملت الضربة دلالات صادمة، ليس فقط لطبيعتها المفاجئة، بل أيضاً لاستهدافها منشأة حيوية تمثل شرياناً اقتصادياً وإنسانياً لسكان حضرموت والمهرة وشبوة. كما أنّ الميناء لم يتعرض لمثل هذا الاستهداف حتى خلال معارك تحريره من تنظيم القاعدة في 2016. وظهر التبرير

السعودي الأولي، بأن سبب الضربة كان وصول أسلحة وعربات قتالية لميناء المكلا على متن سفينتين قادمتين من ميناء الفجيرة بالإمارات، دون الحصول على التصاريح الرسمية من قيادة القوات المشتركة للتحالف.

وقد أفضت الأحداث إلى قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي بإنهاء اتفاقية الدفاع المشترك بين اليمن والإمارات، وإعلان حالة الطوارئ في البلاد لمدة 90 يوماً، الأمر الذي اعتبره أربعة أعضاء في مجلس القيادة الرئاسي مخالفة صريحة لإعلان نقل السلطة، الذي ينص على اتخاذ القرارات بالتوافق، وعدم التفرد بقرارات سيادية أو عسكرية أو سياسية مصيرية، بما في ذلك تلك التي تمس الحلفاء الإقليميين. وفي ظل تزاحم المواقف الرسمية وتباينها، أعلنت وزارة الدفاع الإماراتية، بعد ساعات هي الأخرى، بإنهاء مهمة وحدات مكافحة الإرهاب التابعة لها في اليمن "بمحض إرادتها"، وهي القوات الوحيدة المتبقية لها في البلاد بعد إنهاء وجودها العسكري في اليمن عام 2019. هذا التطور، مثل أحد أبرز تجليات التصعيد غير المباشر بين الرياض وأبوظبي، في ظل تضارب أولوياتهما وتقديراتهما لمسار إدارة الأزمة في جنوب اليمن. فضلاً عن أنّ الانسحاب الإماراتي من المشهد، شكل تحولاً مفاجئاً بالنسبة للمجلس الانتقالي، إذ تراجع أحد أهم مرتكزات دعمه الإقليمي، وفرض عليه التعامل مع حساباته العسكرية بشكل منفرد.

في ضوء هذا المشهد المتصاعد، رفعت القوات الجنوبية مستوى جاهزيتها إلى الحد الأقصى، كاستجابة مباشرة لوتيرة الحشد العسكري المدعوم سعودياً باتجاه مناطق الوادي والصحراء. وتمثلت الخطوة السعودية في الدفع بوحدات شمالية ذات طابع سلفي وإخواني، جرى سحبها من جبهات المواجهة مع الحوثيين وإعادة توجيهها نحو حضرموت بغطاء جوي كثيف. ومع ذلك، برزت مواقف متباينة داخل التشكيلات الجنوبية المنضوية تحت لواء "درع الوطن"، معلنةً بشكل صريح تحفظها على الانخراط في أي عمليات عسكرية تواجه قوى جنوبية أخرى أو تمس استقرار حضرموت.

إلا أنّ مسار الأحداث انتقل لمرحلة أكثر تصعيداً منذ فجر 2 يناير 2026، حيث شنّ الطيران الحربي السعودي سلسلة غارات جوية مكثفة استهدفت مواقع عسكرية تابعة للقوات الجنوبية في مناطق الخشعة وسيئون ومعسكر بارشيد، إضافة إلى عربات عسكرية ومدنية في القطن والطريق المؤدي إلى المكلا. وأسفرت هذه الضربات التي استمرت لأيام إلى جانب المواجهات على الأرض، عن سقوط أكثر من 100 قتيل، بينهم مدنيون، فضلًا عن 152 جريحاً، إلى جانب أسر أكثر من 130 شخصاً. وقد مثّلت هذه الخطوة تحولاً غير متوقعاً في سلوك الرياض، خاصة في ظل تاريخ الشراكة الميدانية مع القوات الجنوبية في مواجهة الحوثيين، الأمر الذي أحدث صدع كبير في العلاقة بين الطرفين.

وعلى إثر السياق المشحون بالتوتر، تحوّل المشهد السياسي مفصلياً مع ظهور رئيس المجلس الانتقالي، عيدروس الزبيدي، لإعلان الدخول في مرحلة انتقالية مدتها سنتان، أعقبها إصدار إعلان دستوري يحدد الإطار القانوني والمؤسسي لهذه المرحلة. ونصّ الإعلان على قيام دولة مستقلة ذات سيادة ضمن حدود الدولة الجنوبية السابقة قبل عام 1990، واتخاذ عدن عاصمة لها. ورغم ما رافق الإعلانين من مظاهر احتفاء شعبي في عدن وعدد من المدن الرئيسية في الجنوب، إلا أنهما قوبلا بتجاهل واضح من قبل السعودية، التي تمسّكت في المقابل، بضرورة حضور وفد من المجلس الانتقالي إلى الرياض برئاسة الزبيدي. غير إنّ الرجل بدا أكثر توجسا وحذرا – بحسب مصادر تحدثت لمركز سوث24–، خصوصاً مع التهديدات التي تلقاها من وزير الدفاع السعودي خالد بن سلمان، والإجراءات السعودية التي قضت بإخضاع الرحلات الخارجية المتجهة إلى عدن والقادمة من دولة الإمارات للتفتيش في مطار جدة. كل هذه التطورات، وربما لأسباب أخرى لم تُكشف بعد، دفعت الرجل إلى اتخاذ خطوة منع قدوم طائرة سعودية إلى عدن، كانت تنوي نقله إلى الرياض.

عقب أيام من المواجهات العسكرية العنيفة في حضرموت، انسحب ما تبقى من القوات الجنوبية من عدد من المواقع، وتم تسليم المقرات والمنشآت العسكرية في حضرموت والمهرة إلى قوى سلفية أخرى مدعومة من السعودية، بعد حالة فوضى عارمة وأعمال نهب واسعة شهدتها حضرموت والمهرة. كما أصدر محافظ حضرموت سالم الخنبشي، قرارات بإقالة عدد من القيادات العسكرية والأمنية المنتمية للقوات الجنوبية في المحافظة، وإحالتهم إلى المحاكمة العسكرية، على خلفية اتهامات تتعلق بتسهيل دخول قوات المجلس الانتقالي إلى مناطق وادي حضرموت. وفي محاولة لاحتواء التوتر العسكري، أبدت السعودية ترحيبها بعقد مؤتمر شامل في الرياض يضم مختلف المكونات الجنوبية، بهدف فتح مسار حواري لبحث ما وُصف بـ"الحلول العادلة" للقضية الجنوبية. وجاء هذا التوجه استناداً إلى طلب أفاد رئيس مجلس القيادة، رشاد العليمي، أنه تلقّاه من عدد من المكونات والشخصيات الجنوبية، ورحب به تالياً المجلس الانتقالي، الذي اعتبر أن الحوار نهجاً يتبناه منذ تأسيسه.

انتهى المشهد تراجيدياً، مع توجه وفد رفيع من المجلس الانتقالي الجنوبي إلى الرياض في 7 يناير، دون حضور رئيسه عيدروس الزبيدي، الذي قالت السعودية أنه غادر إلى الإمارات. وهو اليوم الذي نفّذ فيه الطيران السعودي نحو 50 غارة جوية استهدفت منطقة زبيد – مسقط رأس الزبيدي – في محافظة الضالع، ما أسفر عن سقوط خمسة مدنيين وإصابة آخرين بينهم أطفال ونساء، كما تعرّضت عدد من المنازل للتدمير.

وبعد يومين من وصول الوفد إلى الرياض، أُعلن عن حل المجلس الانتقالي بكافة هيئاته وأجهزته ومكاتبه في الداخل والخارج، في ظروف وُصفت بأنها غامضة ومرتبطة بضغوط سعودية مباشرة، وهو ما فتح الباب أمام تحولات معقدة في موقع المجلس وتمثيله، خاصة بعد إقالة عضو مجلس القيادة فرج البحسني من موقعه في الرئاسي والذي كان نائباً لرئيس الانتقالي الجنوبي في نفس الوقت، في مقابل استمرار عبد الرحمن المحرمي في موقعه ضمن تشكيلة المجلس الرئاسي[3]، في سياق نُظر إليه كجزء من اعتبارات التوازنات الأمنية التي تحرص الرياض على الحفاظ عليها في جنوب اليمن، خاصة وأنّه يقود قوات العمالقة الجنوبية.

يرى البعض أن سعي المجلس الانتقالي لفرض واقع سياسي جديد عبر القوة العسكرية، وإعلان مرحلة انتقالية بصورة مفاجئة وبدون غطاء إقليمي داعم، مع حسن نية صاحبت حساباته تجاه الموقف السعودي، أدى إلى تراجع موقعه السياسي بسرعة، رغم قاعدته الشعبية الكبيرة. ويرى هذا الفريق أنه كان بالإمكان تفادي جانب كبير من هذه التداعيات لو أبدى مرونة أكبر تجاه مسارات التفاوض مع الرياض، وسعى إلى بناء تفاهمات أولية تطمئن الأخيرة وتحافظ على توازنات العلاقة. فيما يرى فريق آخر أنّ المجلس الانتقالي الجنوبي اتخذ قراره، مجبراً، مستنداً لعدة أسباب، أهمها؛ أنه وصل إلى مرحلة حرجة بشأن التزاماته السياسية والوطنية أمام الشعب في جنوب اليمن، الذي يطالب بالاستقلال، كانت تهدد مكانته السياسية لدى قاعدته الشعبية، خصوصاً منذ انخراطه في الشراكة مع الحكومة اليمنية المعترف بها، مع استمرار انهيار الخدمات وتردي الأوضاع الإنسانية، وتعاظم حالة المعاناة. إضافة إلى ذلك، ذهاب السعودية منفردة لإجراء تفاهمات أحادية مع جماعة الحوثيين والتحاور معها، والتخطيط لمستقبل العملية السياسية في اليمن، بما يمس في مضمونها مصير الجنوب وثرواته، دون تشاور أو إشراك للأطراف المتحالفة معها وعلى رأسهم المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي أعلن رفضه مراراً لما بات يوصف بـ "خارطة الطريق" التي دعمتها لاحقا الأمم المتحدة. ومحذرا من مغبة عدم إشراك الجنوبيين في أي عملية سلام. ويصطدم الرأي الأول بأمرين أساسيين، الأول بطبيعة الأهداف الاستراتيجية السعودية من إبقاء حضرموت والمهرة خاضعة لقوى يمنية ليست حضرمية تأتمر بأمرها، والثاني بطبيعة الصراع الناشئ على النفوذ بين السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في المنطقة، ومدى تأثير الأخيرة على قرارات المجلس الانتقالي الجنوبي.

[3] انضم نائبا مجلس القيادة الرئاسي، عبدالرحمن المحرمي وفرج البحسني، إلى المجلس الانتقالي الجنوبي في عام 2023، حيث شغلا منصبي نائبين لرئيس المجلس عيدروس الزبيدي، وذلك عقب المؤتمر التشاوري الجنوبي الذي انعقد في عدن في مايو من العام ذاته. هذا الأمر عزز من نفوذ المجلس الانتقالي داخل بنية مجلس القيادة الرئاسي، غير أن أحداث حضرموت غيرت المعادلة، إذ تم إقالة الزبيدي والبحسني، واستبدالهما بشخصيات جنوبية أخرى مقربة من السعودية، من بينها اللواء محمود الصبيحي ومحافظ حضرموت سالم الخنبشي.

في مقابل ذلك، أثبتت التجربة أن السعودية قادرة على طيّ شراكة ميدانية ممتدة لأكثر من عقد كامل خلال يوم واحد، متى ما رأت أن حسابات نفوذها يمكن أن تتأثر. وهذا الأمر يؤكد أن استمرار أي شراكة في اليمن منذ 2015، يظل مرهوناً بدرجة التوافق مع أولويات الفاعل الإقليمي الأكثر تأثيراً. الأمر الذي عزز مفهوم الوصاية على اليمن، بل تجاوزه في كثير من المراحل.

صورة رقم (2): قصف الطيران السعودي لآليات عسكرية وصلت إلى ميناء المكلا على متن سفينتين قادمتين من الإمارات، 30 ديسمبر 2025. المصدر: روسيا اليوم.

ثانياً: التداعيات الأمنية بين التحول والفراغ

فرضت التطورات اللاحقة، التي تزامنت مع انسحاب القوات الجنوبية من حضرموت خلال شهري يناير وفبراير 2026، إلى إعادة هندسة المشهد العسكري في المحافظة بصورة واسعة. وقد جرت هذه التغييرات تحت إشراف سعودي مباشر، امتد ليشمل حتى النطاقات التي كانت تُعد تقليدياً ضمن نفوذ القوات الجنوبية في مناطق الساحل الحضرمي والمدعومة رأساً من الإمارات. اللافت في الأمر، أن هذه الترتيبات لم تتجه نحو إحلال قوات جنوبية بديلة إلى جانب قوات "درع الوطن"، بل مضت في تعزيز حضور واسع للتشكيلات الشمالية، عبر الدفع بوحدات من الفرقة الثالثة التابعة لـ "قوات الطوارئ اليمنية"[4] إلى سيئون ومناطق متعددة في وادي وصحراء حضرموت، إضافة إلى إعادة تجميع القوات الشمالية التي كانت قائمة سابقاً في المنطقة العسكرية الأولى وتعيين قادة جدد لها. فيما جرى الدفع بقوة جديدة لمكافحة الإرهاب في مدينة المكلا كانت قد تلقت تدريباً في السعودية، وأُعلن عن تشكيلها من قبل وزير الإعلام اليمني بعد انسحاب القوات الجنوبية. وتتمركز هذه القوة حالياً في مطار الريان، مع انتشار جزء منها في محيط السجن المركزي.

بالتوازي، اتخذ محافظ حضرموت، سالم الخنبشي، بالتنسيق مع وزير الدفاع الجديد طاهر العقيلي، سلسلة إجراءات طالت مئات الجنود في "لواء بارشيد" بمدينة المكلا، أحد أبرز تشكيلات النخبة الحضرمية التي لعبت دوراً محورياً في دحر تنظيم القاعدة عام 2016 وتأمين ساحل حضرموت. وشملت هذه الإجراءات تسريح قسري لـ ما يقارب 1500 ضابط وجندي من أبناء محافظات الجنوب. الجدير بالذكر، أنّه على رغم ابتعاد مناطق انتشار هذا اللواء عن خطوط المواجهة المباشرة خلال أحداث الوادي، فقد تعرّض لقصف جوي كثيف من قبل الطيران السعودي في ساحل حضرموت، في ظل تفسيرات ربطت ذلك بطبيعة علاقته القوية بالمجلس الانتقالي الجنوبي، وكونه مثّل منصة ردع متقدمة ضد سيطرة أي قوات على ساحل حضرموت.

ولم تقتصر التداعيات على إجراءات إعادة الهيكلة والتسريح التي طالت الوحدات العسكرية الجنوبية، بل امتدت إلى وقائع ميدانية أثارت مخاوف حقوقية وقانونية، حيث برزت خلال الأحداث اتهامات تتعلق بالتعامل مع عدد من الجنود الجنوبيين المنتسبين للقوات المسلحة، حيث أفادت شهادات حقوقيين ومصادر ميدانية بأن هؤلاء الجنود تلقوا ضمانات بالأمان والحماية

[4] يتكوّن قوام "قوات الطوارئ اليمنية"، من خليط من التيارات السلفية والإخوان المسلمين، ويضم ست فرق و22 لواءً بنحو 35 ألف مقاتل، معظمهم من محافظات شمال اليمن، ويخضع لقيادة القوات المشتركة بقيادة السعودية. تنتشر هذه القوات على الشريط الحدودي من صعدة حتى شمال الجوف، وكانت تُعرف سابقاً بـ"قوات اليمن السعيد"، قبل إعادة هيكلتها وتغيير تسميتها بعد تشكيل مجلس القيادة الرئاسي عام 2022.

مقابل مغادرة حضرموت وتسليم أسلحتهم الثقيلة. غير أن تلك الضمانات، وفقاً لهذه الإفادات، لم تُنفذ عملياً، إذ وجد الجنود أنفسهم دون حماية عقب خروجهم، ما عرّضهم لعمليات استهداف وتقطع أسفرت، بحسب المعلومات الميدانية المتداولة، عن سقوط قتلى وجرحى في صفوفهم.

كذلك، وثّقت شهادات ميدانية أخرى، مزاعم بشأن تعرض بعض الأسرى الجنوبيين لخطاب تكفيري وتحريضي من قبل عناصر من "قوات الطوارئ اليمنية"، فضلاً عن معاملتهم بصورة مهينة وحاطة بالكرامة الإنسانية. وتمثل مثل هذه الممارسات، في حال ثبوتها، انتهاكاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، اللذين يوجبان معاملة جميع الأسرى والمحتجزين معاملة إنسانية، ويحظران أي شكل من أشكال الإهانة أو التحقير أو التمييز القائم على الهوية أو الانتماء. مقابل تعامل القوات الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي بـ "شكل إنساني" مع الأسرى والجرحى خلال المواجهات، بشهادة وزير الدفاع اليمني الجديد، طاهر العقيلي.

أما في محافظة المهرة، جرى تسليم المقرات والمعسكرات التي كانت تحت سيطرة قوات المجلس الانتقالي إلى قوات "درع الوطن"، التي انتشرت بدورها على المنافذ والنقاط الحدودية. حيث يُشكل الجنوبيون الغالبية من قوام هذه القوات، باستثناء لواء 123 مشاة المتمركز في مديرية "حات"، إلى جانب وجود محدود لبعض الأفراد المنتمين إلى المحافظات الشمالية ضمن قوام الأمن العام في المهرة. بموازاة ذلك، لا تزال محافظة شبوة تخضع لسيطرة عشرة ألوية من قوات دفاع شبوة، إلى جانب ثلاثة ألوية من قوات "العمالقة الجنوبية"، يتمركز جزء منها في قرية الشبيكة، فيما ينتشر جزء آخر في مديرية حريب على حدود محافظة مأرب. كما تسلمت القوات السعودية قاعدة مرّة العسكرية في شبوة من الإماراتيين بعد مغادرتهم مطلع العام. إذ حاول محافظ شبوة عوض بن الوزير، تحييد المحافظة عن تداعيات أحداث حضرموت لاحقاً، رغم تقاربه مع المجلس الانتقالي الجنوبي خلال السنوات الأخيرة. وعلى إثر ذلك، التزمت السعودية بحماية ودعم استقرار شبوة والقوات الموجودة فيها، مع تأكيد التزامها بعدم إدخال أي قوات إلى المحافظة إلا بالتنسيق مع المحافظ.

في عدن، كان المشهد مختلفاً، حيث تم استبدال القوات الأمنية المحلية السابقة بقوات الأمن الخاصة التابعة لوزارة الداخلية اليمنية، إلى جانب رفع عدد من النقاط الأمنية التابعة لقوات الأمن الوطني (الحزام الأمني سابقاً) الذي أسسته الإمارات. وهي خطوة تهدف فيما يبدو إلى دمج هذه التشكيلات ضمن إطار أمني أكثر مركزية، إلى جانب قوات طوارئ أمن عدن وقوات طوق عدن. امتدت هذه التغييرات إلى محافظتي لحج وأبين بالمثل، عبر مسار متدرج جمع بين إعادة توصيف

التشكيلات المحلية، وإعادة ترقيمها، وحصر أفرادها باستخدام نظام البصمة البيومترية، بإشراف لجان سعودية تتولى تنظيم صرف المرتبات. كما شهد شهرا يناير وفبراير انتشاراً متدرجاً لقوات "درع الوطن" في المداخل الشمالية لمدينة عدن، حيث أنشأت نقاط تمركز وتفتيش خاصة بها في مواقع استراتيجية، شملت منطقة الرباط، ومحيط قاعدة العند في محافظة لحج، إضافة إلى الطرق الرئيسية الرابطة بين عدن والمحافظات المجاورة.

وفي سياق التغييرات العسكرية التي طالت القيادات الميدانية، أُعفي القائد السابق لقوات "درع الوطن" بشير الصبيحي من منصبه، عقب رفضه المشاركة في مواجهة القوات الجنوبية خلال أحداث حضرموت مطلع يناير، وتم تعيين بسام المحضار خلفاً له. كما شملت الإجراءات إقالة القيادي في ألوية العمالقة الجنوبية رائد الحبهي من قيادة اللواء السادس مشاة، وتعيين أكرم فؤاد بديلاً عنه، لنفس السبب. ورغم احتفاظ هذه التشكيلات بطابعها الجنوبي حتى الآن، إلا إنّ هذه الإجراءات تعكس توجهاً واضحاً نحو إعادة هيكلة المشهدين العسكري والأمني وفق رغبات الرياض، وتقليص حضور الأجهزة المرتبطة بالمجلس الانتقالي الجنوبي في محافظات جنوب اليمن.

من المهم القول، أن ما جرى في حضرموت والمهرة وعدن ليس مجرد إعادة انتشار عسكري، بل هو تفكيك منهجي للنفوذ العسكري للمجلس الانتقالي الجنوبي، وتحول استراتيجي من "تحالف أطراف" إلى "إدارة مركزية" للمشهد الأمني في الجنوب ككل؛ تحت غطاء سعودي. حتى حضرموت، لم يتم مراعاة حساسية وموقف أبنائها الرافض لدخول قوات يُنظر إليها كقوى دخيلة على أراضيهم، ولا تطلعاتهم لإدارة شؤون مناطقهم أمنياً وإدارياً بشكل ذاتي، عندما تم استبدال بعض القوات الجنوبية بقوات شمالية، في رسالة تبدو واضحة بأنه لم يعد مسموحاً لأي جهة حتى (الحلفاء القدامى) بامتلاك القرار وحدها، حيث أصبح الأمن في الجنوب يُدار بـ"عقد سعودي"، بدون اعتبارات لمخاوف السكان في هذه المناطق من أي تداعيات قد تحدث. وقد زادت بعض الممارسات الأمنية الأخيرة من حدة هذه المخاوف، بما في ذلك تقارير عن تنفيذ مداهمات واعتقالات لشباب حضرمي من منازلهم خارج الأطر القانونية، نفذتها مؤخراً قوات الطوارئ اليمنية في وادي حضرموت.

الفراغ الأمني وفرص تمدد الجماعات المتطرفة

ظهرت الملامح الأولى للفراغ الأمني بشكل شبه فوري، في 4 يناير 2026، حيث شهدت مدينة المكلا ومحيط مطار الريان الدولي أعمال نهب وفوضى طالت معسكرات ومخازن أسلحة ومواقع عسكرية حساسة، وسط تقارير محلية عن مشاركة

مسلحين قادمين من مأرب، إلى جانب مجاميع قبلية ومدنيين، في الاستيلاء على كميات من الأسلحة والمعدات. هذا الأمر لم يقتصر على القبائل المسلحة فقط، بل بظهور مؤشرات واضحة على نوايا تنشيط دور الجماعات المتطرفة ما إن سيطرت القوات الجنوبية على وادي حضرموت، على سبيل المثال، برز تسجيل صوتي، نُسب إلى قيادي في تنظيم القاعدة يُعرف باسم "أبي البراء الصنعاني"، دعا فيه إلى استهداف هذه القوات، معتبراً ذلك امتداداً لمعركة مستمرة. وهي محاولة لتحفيز الخلايا "الإرهابية" وإعادة تموضعها ميدانياً مع المتغيرات الأمنية الجديدة. وهو لا يختلف عن الخطاب الذي تبناه زعيم التنظيم، سعد عاطف العولقي حين وصف خروج القوات الجنوبية والإماراتية من حضرموت بأنه "كسر للأصنام".

امتدت المخاوف الأمنية بالمثل لتشمل محافظة المهرة، حيث شهدت خلال شهر يناير حادثة استهداف طائرة مسيّرة لشخص يحمل الجنسية الصومالية، يُعتقد أنه أحد عناصر "حركة الشباب" المرتبطة بتنظيم القاعدة في الصومال. وهو أمر يعيد كتابة سيناريو قديم بأدوات أكثر خطورة، عندما يكشف عن تحول المناطق الساحلية والصحراوية الجنوبية ذات الحدود المفتوحة إلى ممرات خلفية لشبكات عابرة للحدود. إذ تمنح الطبيعة الجغرافية المترامية هذه الجماعات فرصة ذهبية لتمرير عناصرها وإعادة ترتيب أوراقها بعيداً عن الأضواء.

وفي مدينة عدن، برزت إحدى أخطر تجليات نشاط الخلايا الإرهابية من خلال استهداف موكب قائد اللواء الثاني في ألوية العمالقة الجنوبية، العميد حمدي شكري، في عملية أدت إلى إصابته، ومقتل أربعة من مرافقيه، إضافة إلى إصابة خمسة آخرين. وقد قوبلت الحادثة بسلسلة إدانات رسمية، شملت المجلس الانتقالي الجنوبي، والسلطة المحلية في عدن، والحكومة اليمنية، فضلاً عن مواقف دولية مماثلة وصفت العملية بأنها "عمل إرهابي" يستهدف زعزعة الأمن والاستقرار.

تعكس هذه الديناميكية عن وجود فجوة مستمرة في إدارة ملف الاغتيالات التي تستهدف القيادات الجنوبية، تتجلى في غياب المساءلة العلنية، وعدم تقديم رواية متكاملة تحدد الفاعلين الحقيقيين بوضوح، سواء كانوا خلايا إرهابية أم أطرافاً أخرى مستفيدة من هذه العمليات. كما يثير تكرار الخطاب الإعلامي ذاته، بالأسلوب والمنهجية نفسها عقب كل حادثة، تساؤلات حول طبيعة التنسيق أو التواطؤ المحتمل في إنتاج سرديات متشابهة تُسهم في تشويش الصورة بدلاً من توضيحها، خاصة في ظل إزاحة الطرف الجنوبي بقيادة المجلس الانتقالي كأحد أبرز الفاعلين في مواجهة الجماعات المتطرفة. هذا الأمر بطبيعة الحال يفتح المجال أمام إعادة إنتاج المشهد الأمني بأدوات وأهداف لأطراف أخرى مستفيدة؛ على نحو ما يتوافق مع المرحلة الراهنة ومتغيراتها.

امتد ملف الاغتيالات ليطال أيضاً فاعلين في المجتمع المدني، كما عكسه اغتيال القائم بأعمال المدير التنفيذي للصندوق الاجتماعي للتنمية، وسام قائد، في عدن، وهي الحادثة التي أثارت إدانات محلية ودولية واسعة. وتكتسب الواقعة حساسية خاصة بالنظر إلى موقع الضحية داخل مؤسسة تنموية ترتبط بإدارة التمويلات الدولية وتقاطعات النفوذ بين القوى المتنافسة. وكشفت اعترافات جديدة لأحد المتهمين في العملية، إلى وقوف جماعة الحوثيين وراءها، فضلاً عن تورط أشخاص شاركوا في أعمال اغتيالات سابقة ضمن ما عرف حينها بـ خلية أمجد خالد أو "خلية التربة". وجاءت العملية في ظل التحولات التي رافقت نقل إدارة الصندوق إلى عدن وتقليص نفوذ قيادات كانت تدير جزءاً من أعماله من صنعاء، ما عزز المخاوف من تنامي نشاط الخلايا المرتبطة بالجماعة الدينية واستخدام الاغتيالات كأداة لتصفية الحسابات وإعادة فرض النفوذ.

كما يمثّل اغتيال الصحفي محمد العيظة في 24 يونيو 2026، بعبوة ناسفة في مدينة المكلا بحضرموت، أحد أحدث تجليات هذه التبعات الأمنية، رغم مرور ستة أشهر من سيطرة القوات الموالية للسعودية على المدينة. كما رُصدت مطلع شهر يونيو 2026، تحركات ميدانية تثير المخاوف التحليلية بشأن احتمالية استئناف تنظيم "القاعدة" لنشاطه العملياتي في محافظة حضرموت، بعد سنوات من التراجع. وتمثل ذلك في ظهور تسجيل مرئي لعناصر مسلحة (مُلثمة) يُعتقد انتماؤها للتنظيم، أثناء قيامها بإزالة اللوحات الإعلانية الخاصة بمشروع "دار إيواء المعنفات" بمدينة المكلا. وتزامن هذا الفعل مع حملة تحريضية على منصات التواصل الاجتماعي من قِبل حسابات متطرفة، روجت لرواية مفادها أن الدار تُمثل "اختراقاً فكرياً مدعوماً من جهات غربية يستهدف المكون النسائي في المجتمع". يعكس هذا التطور مؤشراً خطيراً على محاولة التنظيمات المتطرفة استغلال القضايا المجتمعية لإعادة فرض حضورها وفرض وصايتها الفكرية والأمنية، وهو سلوك متطرف تلاشى نسبياً خلال السنوات الماضية بفعل تدابير التقييد والملاحقة التي فرضتها قوات النخبة الحضرمية.

ثالثاً: التداعيات السياسية: إعادة تشكيل موازين القوة في الجنوب

رغم ما كان يتمتع به الجنوب بقيادة المجلس الانتقالي الجنوبي من ثقل سياسي وعسكري قبل أحداث حضرموت 2025، فإن موازين القوة شهدت تحولاً كبيراً عقب الضربات العسكرية التي استهدفت القوات الجنوبية، والتي أعادت صياغة المشهد بشكل واسع. ويعكس الخطاب الجنوبي المتداول حالة من الصدمة حيال ما جرى، إذ ينظر كثيرون إلى تلك الأحداث بأثر بالغ وعميق، مع اعتقاد بأن تداعياتها قد تكون طويلة الأمد، على نحو يستحضر في الذاكرة الجمعية آثار حرب 1994 الشمالية على الجنوب والتي لم تلتئم آثارها حتى اليوم، لا سيما وأن ما حدث جاء من طرف – السعودية – مثّل حليفا استمر لأكثر من عقد.

في المقابل، يرى بعض الجنوبيين أن المجلس الانتقالي الجنوبي سعى إلى احتكار تمثيل قضية الجنوب، الأمر الذي مكّنه من الحصول على مواقع متقدمة داخل الحكومة المعترف بها، بما في ذلك عضوية مجلس القيادة الرئاسي وعدد من الحقائب الوزارية، سواء بعد اتفاق الرياض 2019، أو ضمن مشاورات الرياض 2022. وكان من الممكن توظيف هذه المكاسب لإدارة المشهد بقدر أعلى من الحنكة السياسية، مستفيداً من تماسكه التنظيمي وحضوره داخلياً وخارجياً، غير أنّ الأداء الفعلي عكس قصوراً في إدارة الملف الجنوبي، حيث بدت تقديرات القيادة في محطات عدة غير محسوبة؛ بما في ذلك ملف حضرموت الأكثر حساسية، بما انعكس سلباً على مجمل موقعه السياسي.

وبناءً على ذلك، بدا واضحاً أن كثيراً من القوى السياسية اليمنية رأت فيما حدث مطلع 2026 فرصة ملائمة لإضعاف المجلس الانتقالي أو الحد من نفوذه، لا سيما في ظل حضوره المؤثر على المشهدين الأمني والسياسي في بعض مناطق الجنوب ضمن إطار شراكته مع الحكومة. غير أنّ معادلة الشراكة هذه بدت مختلة في التطبيق، إذ كان المجلس يتحمل بمفرده كلفة الإخفاقات، رغم أنه يظهر شكلياً كشريك متكافئ. وقد تغيرت كثير من الأمور عقب إعلان حل المجلس تحت ضغوط سعودية من الرياض، إذ بدا الارتباك واضحاً على أعضاء وفد الانتقالي خلال الأيام الأولى. كما اتسم حضورهم الإعلامي بالحذر، في ظل صعوبة مخاطبة الجمهور دون تقديم مبررات مقنعة لقرار مفاجئ بهذا الحجم. إذ كان الخطاب التبريري الأبرز لبعض أعضاءه، بأن قرار الحل جاء استناداً إلى قناعة داخلية بأنه الخيار الأنسب في هذه المرحلة، وأنه يعيد قضية الجنوب إلى مسارها الصحيح. في المقابل، قدّم نائب رئيس المجلس السابق، هاني بن بريك، رواية مختلفة، مشيراً إلى أن "الوفد أُجبر قسراً على اتخاذ القرار، وبأن ما جرى مسرحية هزلية باعثة على الاشمئزاز".

قوبل قرار الحل برفض واسع من قبل الشارع ومن قيادات وأعضاء المجلس الانتقالي الموجودين خارج الرياض، حيث طالبوا بالإفراج عمّا وصفوه بـ"الوفد المحتجز" في الرياض، مؤكدين أنه لا يزال حتى الآن ممنوعاً من المغادرة. كما أُغلقت مقرات المجلس ومكاتبه الإدارية في عدن تباعاً – لأكثر من مرة –، ما أثار موجة احتجاجات واسعة خرج خلالها متظاهرون للتنديد بهذه الإجراءات، معتبرين إياها "استهدافاً سياسياً" لحق العمل التنظيمي والتعبير السلمي. و أعيد فتح المقرات لاحقاً بإرادة شعبية. كما رتّبت الدائرة الخارجية للمجلس الانتقالي خلال الأشهر الأخيرة عدداً من اللقاءات في محاولة لإعادة إحياء حضوره على المستوى الخارجي، ليكون امتداداً لموقعه وقاعدته الشعبية في الداخل. غير أن هذه المساعي، ومستوى التفاعل معها، بدت محدودة التأثير، مقارنة بمستوى الحضور السياسي الذي كان يتمتع به سابقاً. ويزداد هذا التراجع وضوحاً في ظل الغياب الإعلامي لرئيس المجلس، عيدروس الزبيدي، الذي لم يظهر حتى الآن بشكل مباشر، مكتفياً بإصدار بيانات متفرقة عبر صفحاته الشخصية أو عبر تسجيلات صوتية تُبث من خلال قناة عدن المستقلة التابعة للمجلس من وقت لآخر.

وبالنظر إلى أنّ الإجراءات التي اتخذتها السلطات اليمنية برئاسة رشاد العليمي قد أفضت عملياً إلى إقصاء الشريك الجنوبي الرسمي من بنية السلطة القائمة، خلافاً للترتيبات السياسية التي أقرّها اتفاق الرياض (2019) ومخرجات مشاورات مجلس التعاون الخليجي (2022)، فإنّ الجنوب يبدو اليوم مُبعَداً عن دائرة صناعة القرار السياسي. ويستعيد هذا الوضع، إلى حدّ بعيد، نمط التهميش الذي أعقب حرب صيف 1994، إذ إنّ حضور بعض الشخصيات الجنوبية داخل الحكومة الجديدة أو مجلس القيادة الرئاسي لا يعبّر عن تمثيل سياسي فعلي بقدر ما يعكس مشاركة فردية محدودة، تفتقر إلى الوزن المؤسسي والقدرة على التأثير في مسار القرار.

وفي ظل تراجع الدور السياسي للمجلس الانتقالي ضمن إطار السلطة الرسمية، اتجهت العديد من القوى الجنوبية إلى إعادة إحياء مكوناتها السابقة، بما في ذلك أطراف كانت جزءاً من قياداته العليا وتستفيد من امتيازات مالية كبيرة في إطار عمله. فضلاً عن تأسيس مكونات أخرى جديدة في إطار مساعٍ لإعادة التموضع السياسي والاستفادة من التحولات التي يشهدها المشهد الجنوبي. من المهم القول، إنّ هذا المشهد كان من الممكن تفاديه لو جرى توظيف تلك الطاقات ضمن إطار وطني جامع. إذ كان الأجدى الدفع نحو بناء تكتل عريض يوحّد الجهود، بدلاً من تفكيكها وإعادة إنتاجها في صيغ متعددة ومتباينة. وهو ما يدفع لطرح سؤال مشروع حول ما إذا كان الخيار الأجدى يتمثل في الإبقاء على كيان المجلس موحداً ومتماسكاً من القاعدة إلى القمة، مع إمكانية إعادة النظر في قيادته إذا اقتضت المرحلة ذلك، بدلاً من اللجوء إلى حله بشكل كامل، وما قد يترتب على ذلك من إعادة تشكيل التمثيل السياسي في الجنوب بصور مجزأة.

هذه الارتدادات الهيكلية جاءت بسبب الضغوط السعودية التي تعرض لها المجلس؛ إذ بحسب مصدر مطلع في الرياض تحدث لمركز سوث24، وطلب عدم الكشف عن هويته، بأنه طُرحت على الوفد ثلاثة مطالب متشددة فور وصولهم للرياض، شملت توضيح مصير رئيس المجلس الانتقالي عيدروس الزبيدي، وتقديم سرد تفصيلي لمسار الأحداث منذ دخول حضرموت، فضلاً عن المطالبة بحل المجلس الانتقالي بشكل فوري. كما أشار المصدر إلى تعرض وزير الدفاع محسن الداعري للاحتجاز لأكثر من أسبوعين، قبل إقالته لاحقاً، نظراً لموقفه المساند للمجلس الانتقالي خلال أحداث حضرموت.

ثمة حقيقة معقدة يصعب تجاهلها، مفادها أن عدم توافق المجلس الانتقالي الجنوبي مع الرؤية الاستراتيجية طويلة المدى للسعودية تجاه اليمن لا يعني بالضرورة أن إقصاءه من المعادلة السياسية سيقود إلى جنوب أكثر استقراراً أو اعتدالاً؛ بل قد يقود إلى نتائج معاكسة. فالمعادلات السياسية والأمنية في الجنوب لا تحتمل الفراغ، إذ سرعان ما تُعاد تعبئته من قبل فاعلين يمتلكون مستويات أعلى من التنظيم الأيديولوجي، وشبكات نفوذ أكثر عمقاً، وقدرة أكبر على الانضباط السياسي. تاريخياً، شكّلت مثل هذه البيئات أرضية خصبة لصعود تيارات منظمة ذات طابع أيديولوجي، وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين في اليمن. يأتي ذلك في ظل نقاشات أمريكية جارية تتحدث عن احتمالات تصنيفها كجماعة إرهابية، استناداً إلى سوابق إقليمية شهدت توجهات مماثلة.

رابعاً: دور السعودية في إدارة الأزمة وإعادة ترتيب المشهد

طبيعة التدخل السعودي (الأمني والسياسي)

لا يمكن فصل المقاربة السعودية الراهنة تجاه جنوب اليمن، ولا سيما ما حدث في حضرموت في يناير 2026، عن تاريخ أطول من إدارة الرياض للملف اليمني بوصفه امتداداً مباشراً لأمنها القومي، لا مجرد ملف خارجي تقليدي. فمنذ ما قبل وحدة عام 1990، تعاملت السعودية، سواء مع اليمن الجنوبي أو الشمالي، وفق معادلة تقوم على منع تشكّل جار قوي بما يكفي لمزاحمة نفوذها أو تهديد حدودها الجنوبية، وفي الوقت ذاته تجنّب انهياره الكامل بما قد يفتح الباب أمام الفوضى والاختراقات الإقليمية. وضمن هذه الرؤية، شكّل جنوب اليمن، خلال مرحلة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، مساحة حساسة بالنسبة للرياض، ليس فقط بفعل موقعه البحري على خليج عدن وبحر العرب وباب المندب، بل أيضاً بسبب طبيعة النظام السياسي الذي حكم عدن آنذاك، وما مثّله من توجهات أيديولوجية وتحالفات خارجية لم تكن منسجمة مع الحسابات السعودية.

وقد انعكست هذه المقاربة في موقف الرياض من وحدة عام 1990، ثم من حرب صيف 1994، إذ لم تتعامل السعودية مع الجنوب من زاوية أيديولوجية ثابتة بقدر ما تعاملت معه كجزء من سياسة أوسع لإدارة توازنات القوة داخل اليمن. فقد عارضت، بدرجات مختلفة، تشكّل يمن موحّد وقوي على حدودها، كما لم تتردد في دعم قوى جنوبية كانت على خلاف أيديولوجي معها عندما اقتضت مصلحتها الاستراتيجية ذلك. وبعد حرب 1994، لم يخرج الجنوب من دائرة الاهتمام السعودي، لكنه انتقل من كونه طرفاً سياسياً مستقلاً إلى ملف داخل المعادلة اليمنية الأوسع، تُدار عبره التوازنات مع صنعاء والقوى المحلية والقبلية والشخصيات الجنوبية.

من هذه الزاوية، تبدو أحداث حضرموت في يناير 2026 امتداداً لهذه المقاربة التاريخية أكثر من كونها تحوّلاً منفصلاً عنها. فالمحافظة، بحكم موقعها على بحر العرب، وامتدادها الجغرافي باتجاه الحدود السعودية، وما تمثله من ثقل اقتصادي ونفطي، ظلت جزءاً شديد الحساسية في الحسابات السعودية. لذلك، فإن الانتقال السعودي إلى خيارات أكثر حسماً في حضرموت يمكن فهمه في إطار محاولة إعادة ضبط موازين النفوذ داخل شرق جنوب اليمن، ومنع تشكّل واقع سياسي أو عسكري لا ينسجم مع تصورات الرياض لمصالحها النفطية والسياسية في هذه المنطقة.

لم يكن التدخل السعودي في ملف حضرموت وليداً لأحداث ديسمبر 2025، بل يمتد إلى مرحلة سابقة سعت خلالها الرياض إلى تجميع القوى الحضرمية ضمن إطار سياسي موحد تمثل في "مجلس حضرموت الوطني" في يونيو 2023. وقد تزامن

ذلك مع تحركات كانت موازية لقيادة المجلس الانتقالي الجنوبي، التي كانت تعقد لقاءات موسعة في المكلا وسيئون، في سياق استكمال مخرجات اللقاء التشاوري في عدن مايو 2023، والذي نجح في استيعاب عدد كبير من القوى والكيانات الجنوبية ضمن مظلة سياسية مشتركة لتعزيز تماسك الصف الجنوبي. وبدا أن الدفع السعودي نحو تشكيل المكوّن الحضرمي الجديد يندرج في سياق إعادة موازنة النفوذ داخل الجنوب، بما يحدّ من حضور القوى السياسية المتحالفة مع الإمارات. ومع ذلك، أثار هذا الكيان منذ نشأته مواقف حضرمية متباينة، إذ انتقدته بعض الأطراف على خلفية ارتباطاته بأحزاب يمنية لا تعكس من وجهة نظرها خصوصية حضرموت وهويتها، فيما أبدت أطراف أخرى شكوكاً واضحة حيال جدواه وقدرته على تمثيل مصالح المحافظة بفعالية.

ميدانياً، أعلنت السلطة المحلية في حضرموت أنها تسلّمت مطار الريان الدولي في المكلا في مايو 2023، تحت إشراف سعودي وبحضور قيادات رفيعة المستوى، وذلك عقب فترة من الوجود الإماراتي المرتبط بملف مكافحة الإرهاب منذ عام 2016. مع ذلك، ظلّت عناصر من القوات الإماراتية متواجدة في مطار ومعسكر الريان، لكونه غرفة عمليات لإدارة الأمن في ساحل حضرموت بالإضافة إلى نقطة استراتيجية في جهود مكافحة الإرهاب التي كانت تقودها الإمارات، إلى ما قبل انسحاب قواتها في يناير 2026. وتعكس مثل هذه الخطوات في مجملها توجهاً سعودياً مبكراً لإعادة تشكيل موازين النفوذ في حضرموت، بما يتضمن تقليص الحضور الإماراتي في المحافظة بشكل تدريجي. وهو ما مهد أيضاً إلى تسليم قوات "درع الوطن" في أغسطس 2024 إدارة منفذ الوديعة البري، الذي يُعد شرياناً حيوياً يربط جنوب اليمن بالسعودية. ولاحقاً، وعلى خلفية مقتل جنديين سعوديين في نوفمبر من نفس العام في وادي حضرموت، توسّع انتشار هذه القوات في أجزاء أخرى من الوادي والصحراء، في إطار مساعٍ لتعزيز السيطرة على تلك المناطق عبر قوات ترعاها مباشرة.

جاءت أحداث يناير 2026، لتكشف أنّ ملف حضرموت يُعد بالنسبة للرياض مسألة غير قابلة للمساومة. إذ بدا أنها انتقلت على ما يظهر، إلى خيار أكثر حسماً بعد استنفاد مساراتها الدبلوماسية مع الانتقالي الجنوبي. إذ انطلقت المقاربة السعودية فيما يبدو من تقدير يتجاوز التعامل مع الانتقالي كفاعل منفرد، إلى اعتباره جزءاً مرتبطا بالدور الإماراتي، لا سيما في منطقة ذات حساسية عالية ترتبط مباشرة بالأمن القومي السعودي. نظرياً، كان من الممكن التوصل إلى صيغة تفاهم تقضي بتأمين المنطقة عبر تنسيق مشترك بين القوات الجنوبية وقوات "درع الوطن" مع السعودية، عقب استبعاد قوات المنطقة العسكرية الأولى. غير أنّ هذه المقاربة رفضتها الرياض وأصرت على انسحاب كامل للقوات الجنوبية من حضرموت والمهرة، الأمر الذي رفضه الانتقالي، ما أسهم في نهاية المطاف في تعقيد مسار التفاهمات ودفع الأمور نحو خيارات عسكرية فاصلة.

اليوم، تُظهر المعطيات أن القوات المدعومة سعودياً باتت تتمركز في معظم مناطق جنوب اليمن، بما في ذلك حضرموت وعدن والمهرة وشبوة وأبين ولحج، في إطار عملية يُنظر إليها على أنها إعادة ترتيب لموازين القوى ضمن التأثير السعودي. كما جرى توثيق قوام هذه القوات من ألوية وأفراد عبر أنظمة البصمة البيومترية، وفق ما تم الإشارة إليه سابقاً، بما يعكس توجهاً نحو تنظيم الهيكل العسكري بصورة تعيد تشكيل خارطة السيطرة بعيداً عن نطاق نفوذ المجلس الانتقالي. ويُفهم من هذه الإجراءات أنها قد تندرج ضمن ترتيبات محتملة لمرحلة لاحقة، تشمل إعادة هيكلة أو دمج تدريجي مع قوات الجيش المتمركزة في مناطق الشمال تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً مثل مأرب وتعز والساحل الغربي، خصوصاً في ظل استمرار غياب عملية دمج موحّدة للقوات المختلفة حتى الآن.

الدعوة إلى حوار جنوبي–جنوبي: الأهداف والدلالات

ما إن أعلنت السعودية قبولها رعاية حوار جنوبي–جنوبي، حتى بدأت وفود من مختلف القوى والمكونات الجنوبية بالتوافد إلى الرياض، استجابة لدعوتها لبدء الترتيبات التمهيدية للحوار. وقد برز حديث متكرر من هذه الأطراف عن مستوى الاستقبال السعودي وحرصها على إظهار قدر من الانفتاح تجاه الحضور الجنوبي، وصل إلى حد تخصيص قاعة للقاء تشاوري جمع قوى سياسية تنادي باستقلال جنوب اليمن، مع عرض علمها ونشيدها على شاشات القاعة، وهو ما اعتبره البعض تطوراً لافتاً في المقاربة السعودية تجاه الملف الجنوبي. في المقابل، رأى آخرون أن هذه الخطوات قد تندرج ضمن محاولة لاحتواء التوتر وامتصاص حالة الاحتقان الشعبي في الداخل، خصوصاً بعد الضربة العسكرية التي طالت القوات الجنوبية وأدت إلى مقتل وإصابة أكثر من 300 شخصا بينهم مدنيين، سواء في حضرموت أو الضالع.

صورة رقم (3): قيادات ونشطاء جنوبيين حضروا اللقاء التشاوري في الرياض على طريق الحوار الجنوبي، 18 يناير 2026 (نشطاء جنوبيون على X)

يرى بعض الجنوبيين المقربين من السعودية؛ أنّ الثقل السياسي الإقليمي والدولي الذي تتمتع به المملكة، إلى جانب الارتباط الجيوسياسي الوثيق بينها وبين الجنوب، فضلاً عن كونها الفاعل الأهم في إدارة الملف اليمني، يجعل من الضروري الدفع نحو حوارات جنوبية–جنوبية شفافة تشمل مختلف القوى السياسية برعايتها. وفي نفس الوقت ووفقاً لهذا التصور، ينبغي ألا تُدار هذه الحوارات بمعزل عن الواقع السياسي في الجنوب أو عن جوهر قضيته، بل أن تنسجم مع الإرادة الشعبية الجنوبية وتُترجم في آليات التمثيل ونتائج الحوار، بما يضمن فرص نجاحه واستدامته.

في المقابل، تبرز مخاوف لدى أطراف جنوبية أخرى من أن يؤدي تبنّي الرياض لهذا المسار إلى التأثير على مخرجاته بما قد لا ينسجم بالضرورة مع التطلعات الشعبية، في حال جرى توجيه النتائج نحو مسارات بديلة. وفي الوقت ذاته، تتصاعد دعوات أخرى تؤكد على أهمية أن تُدار هذه الحوارات من قبل جهات دولية مستقلة، وأن تُعقد داخل الجنوب نفسه، وليس في الخارج، بما يعزز من مصداقيتها ويقربها أكثر من السياق المحلي.

حتى الآن، لا تقدّم الرياض نفسها كطرف مباشر في الأزمة القائمة أو كوسيط يفرض حلولاً على الأطراف الجنوبية في مسار حلّ أزمة جنوب اليمن، كما لا يبدو أنها تود الظهور كطرف يسعى إلى فرض أجندة محددة على الحوار الجنوبي–الجنوبي. وبدلاً من ذلك، تميل علناً إلى تبنّي دور المُيسّر لمداولات هذا الحوار الذي من المزمع عقده في عاصمتها، بعيداً عن بيئة التوتر داخل جنوب اليمن. ويأتي هذا التوجه، في سياق إتاحة مساحة للأطراف الجنوبية للوصول عبر إرادتها وتوافقاتها

الداخلية، إلى تصورات مشتركة لتقليص الخلافات البينية، بما قد يسهم في إدارة التباينات القائمة مؤقتاً إلى حين التوصل إلى تسوية سياسية شاملة على مستوى اليمن ككل، وليس الجنوب وحده.

المصالح الاستراتيجية للسعودية في حضرموت

يرتبط الاهتمام السعودي بمحافظة حضرموت بجملة من الاعتبارات الجيوسياسية، في مقدمتها موقعها الاستراتيجي وإطلالتها المباشرة على بحر العرب. إذ تسعى المملكة للحصول على منفذ بحري بديلاً نحو المحيطات المفتوحة، ويحد من مخاطر الاعتماد على الممرات البحرية الحساسة، ولا سيما مضيقي هرمز وباب المندب، خلال فترات الأزمات. وقد برزت خلال السنوات الماضية تصورات لمشروع بحري استراتيجي يهدف إلى ربط الخليج العربي ببحر العرب عبر قناة مائية تمتد لنحو 950 كيلومتراً، منها 630 كيلومتراً داخل الأراضي السعودية و320 كيلومتراً داخل أراضي جنوب اليمن. يمكن فهم الاهتمام السعودي بحضرموت في إطار رؤية تسعى إلى تنويع منافذ التصدير وتعزيز أمن الطاقة، من خلال فرضها لنفوذ في هذه المنطقة الحيوية.

يؤكد ذلك مستوى الخطاب الأكاديمي والاقتصادي داخل المملكة، إذ برز توجه أكثر وضوحاً لدى بعض الخبراء للترويج لهذا الخيار، لا سيما في ظل التصعيد العسكري المرتبط بالحرب الإسرائيلية–الأمريكية مع إيران، وما ترتب عليه من إغلاق متكرر لمضيق هرمز. إذ انعكس ذلك سلباً على اقتصادات دول الخليج، التي تكبدت خسائر ملحوظة خلال فترات الإغلاق، وقدرت الخسائر اليومية في إيرادات النفط بنحو 700 مليون دولار وفقاً لتقديرات مؤسسات مالية دولية، عن كل يوم يتعطل فيه المرور عبر المضيق.

وعقب تطورات حضرموت مطلع عام 2026، عكست السياسة السعودية توجهاً واضحاً يمنح مناطق شرق جنوب اليمن أولوية خاصة. ويتجلى ذلك، على سبيل المثال، في الدفع نحو تفعيل مشروع الربط الكهربائي الذي يستهدف محافظات حضرموت والمهرة وشبوة، بما يضمن تزويدها بالطاقة بشكل مستقر وبقدرة تتراوح بين 500 و1000 ميجاوات. على الرغم من أنّ المشروع لا يزال نظريا حتى الآن، ويتزامن مع سخط شعبي حضرمي بسبب انهيار خدمات الكهرباء في المحافظة، إلا أنّ هذا التوجه يأتي بصورة منعزلة عن بقية محافظات الجنوب الأخرى، الأمر الذي أثار مخاوف لدى قطاع واسع من الجنوبيين من أن يؤدي ذلك على المدى البعيد، إلى تكريس نوع من الفصل بين محافظات الشرق والغرب في جنوب اليمن.

وتتقاطع هذه الهواجس مع النقاشات الدائرة بشأن مخرجات الحوار الجنوبي المزمع عقده في الرياض، وما قد تحمله من انعكاسات على شكل الترتيبات السياسية والإدارية المستقبلية.

لا تبدو الاهتمامات السعودية بمناطق شرق جنوب اليمن، ولا سيما حضرموت، بعيدة عن سياق الحسابات الاستراتيجية للرياض، في ظل ما تمثله المحافظة من أهمية جغرافية واقتصادية وأمنية. فقد برزت داخل حضرموت، خلال فترات سابقة، أصوات وقوى قبلية، مقربة من الرياض، أبدت تطلعات مختلفة تجاه طبيعة العلاقة مع السعودية. وقد أثارت وثيقة نُسب توقيعها إلى 95 شيخاً من قبائل حضرموت، طالبوا فيها بضم المحافظة إلى المملكة، جدلاً واسعاً آنذاك بين مؤيدين ومعارضين. ومع استمرار التحولات السياسية الجارية، لا يُستبعد إعادة طرح مثل هذه التوجهات أو استدعاؤها مجدداً، خصوصاً إذا قادت مخرجات أي ترتيبات سياسية مستقبلية أو حوار جنوبي إلى منح حضرموت وضعاً سياسياً خاصاً أو هامشاً أكبر في تقرير مصيرها السياسي.

خامساً: توازنات النفوذ بين السعودية والإمارات

طبيعة العلاقة بين الرياض وأبوظبي بعد أحداث حضرموت

جاء التحول في طبيعة العلاقة بين السعودية ودولة الإمارات في الملف اليمني كنتيجة لتباين الأولويات الاستراتيجية لكلا البلدين، أكثر من كونه تطوراً مفاجئاً. فعلى الرغم من دخولهما الحرب عام 2015 ضمن تحالف هدفه المعلن مواجهة الانقلاب الحوثي واستعادة الدولة اليمنية، إلا أنّ مركزية هذه المهمة تراجعت تدريجياً لصالح اعتبارات أمنية وسياسية خاصة بكل طرف. بالنسبة للسعودية، ظل الحوثيون يشكلون تهديداً مباشراً لأمنها القومي وحدودها الجنوبية، وإن كانت أهمية هذا التهديد قد تراجعت نسبياً في ظل التفاهمات الثنائية القائمة مع الجماعة منذ 2023. في المقابل، ركزت الإمارات بصورة كبيرة على مواجهة الجماعات الإسلامية والمتطرفة في جنوب اليمن، بالتوازي مع دعم الفاعلين المحليين الجنوبيين، وفي مقدمتهم المجلس الانتقالي الجنوبي، بهدف تثبيت الأمن والاستقرار في الجنوب. ومن هنا بدأت تظهر إشكاليات التباين في أولويات ومصالح البلدين، بما انعكس تدريجياً على طبيعة أدوارهما وتحالفاتهما.

بدأت ملامح التصدع في العلاقة السعودية–الإماراتية داخل الملف اليمني تتضح بصورة أكبر؛ مع قرار أبوظبي تقليص وجودها العسكري وانسحاب جزء من قواتها عام 2019. إذ رأت السعودية فيما يبدو، أنّ الإمارات تمكنت إلى حدٍ ما من تحقيق أهدافها الرئيسية في اليمن خلال السنوات الأولى من الحرب، عبر تأمين نفوذها في مدن وموانئ جنوبية استراتيجية مثل عدن والمكلا وشبوة، في حين وجدت الرياض نفسها أمام حرب طويلة ومكلفة وصعبة الحسم في مواجهة الحوثيين على حدودها الجنوبية. وأسهم هذا الواقع، لاحقاً، في تهيئة الظروف لتحوُّل المقاربة السعودية تجاه الجماعة الحوثية، وبناء تفاهمات مباشرة معها كخيار لتخفيف الكلفة الأمنية والسياسية للصراع، خصوصا بعد توقيع الرياض اتفاق بكين مع طهران في مارس 2023.

وعلى الرغم من انشغال السعودية والإمارات بملفات إقليمية أخرى، مثل ليبيا والسودان، فإن هذه الملفات لم تمثل بالنسبة للرياض أولوية نظراُ لعدم قربها من حدودها الجغرافية. إلا أنّ التطورات اللاحقة في جنوب اليمن، ولا سيما تمدد نفوذ المجلس الانتقالي الجنوبي وسيطرته الكاملة على محافظتي حضرموت والمهرة، دفعت السعودية إلى التعامل مع الأمر باعتباره "تهديداً لأمنها القومي"، كما أنها وظفّت بالمقابل الخطاب الأيديولوجي المتعلق بالعلاقة مع إسرائيل في سرديتها الدعائية، بهدف حشد جمهورها المحلي واليمني والمقاتلين ضد الخطوة الجنوبية.

تمكنت الرياض من إعادة هندسة ميزان النفوذ في جنوب اليمن لمصلحتها، عبر إحكام حضورها في حضرموت والمهرة، والتقدم داخل محافظات جنوبية كانت تُعدّ ضمن المجال السياسي والعسكري الأقرب إلى المجلس الانتقالي الجنوبي، بما أفضى عملياً إلى تقليص الدور الإماراتي وإزاحته من معادلة التأثير المباشر في المشهد الجنوبي.

ومع أنّ الخلاف السعودي–الإماراتي لا يبدو مرشحاً، في المدى المنظور، للانزلاق إلى قطيعة حادة شبيهة بتلك التي شهدتها أزمة قطر عام 2017، فإن مسار العلاقة بين الحليفين الخليجيين لم يعد مطمئناً كما كان يُفترض. فالتباينات المتراكمة في ملفات اليمن، والبحر الأحمر، وترتيبات الأمن الإقليمي، تكشف عن اهتزاز أعمق في بنية التحالفات الخليجية. خصوصا في ضوء الانتقادات التي طالت الموقف السعودي من الهجمات الإيرانية المكثفة على دول الخليج، بوصفه موقفاً اكتفى في جانب كبير منه بالإدانة الدبلوماسية وإدارة التصعيد، من دون أن يترجم إلى خطوة عملية رادعة تجاه طهران. وقد عزز هذا الانطباع شعورا أوسع داخل الخليج بأن منظومة الردع الجماعي لا تزال مرتبكة أمام اختبار مباشر يمس أمن المنطقة وسيادة دولها.

وقد دفعت التباينات الخفية بين الرياض وأبوظبي، إلى انسحاب الأخيرة من التحالفين النفطيين الأبرز في العالم وهما؛ منظمة (أوبك) و (أوبك+) الذي تقوده كل من السعودية وروسيا. وفيما يبدو جاء القرار على خلفية الانتقادات التي وجهتها الإمارات إلى دول عربية، ومنها دول خليجية، على خلفية الهجمات الإيرانية المتكرّرة، خاصة وأنّ الإمارات أكثر دولة خليجية تكبّدت وطأة تلك الهجمات، إذ استهدفتها إيران بأكثر من 2800 صاروخ وطائرة مسيّرة، وهو عدد يفوق بكثير ما أطلقته على أي دولة أخرى، بما فيها إسرائيل. كما أنّ السعودية وسلطنة عمان وفقاً لتقارير دولية، تحصل على أفضلية في الإيرادات النفطية مقارنة بمعظم جيرانها في الخليج، إذ يمكن للسعودية تحويل الجزء الأكبر من صادراتها النفطية إلى البحر الأحمر. ورغم ذلك بررت الإمارات الانسحاب، بأنه قراراً سيادياً واستراتيجياً نابعاً من رؤيتها الاقتصادية طويلة الأمد.

أثر العلاقة على مستقبل الجنوب سياسياً

خلال سنوات الصراع في اليمن، عملت الإمارات على بناء علاقات شراكة ممتدة مع القوى الجنوبية، وقدّمت دعماً سياسياً وعسكرياً عزّز من حضور المجلس الانتقالي، كما تبنّت مقاربة أكثر وضوحاً تجاه الحد من توسع التيارات الدينية، وعلى

رأسها جماعة الإخوان المسلمين ممثلة بحزب الإصلاح، وذلك حتى بعد تقليص وجود أبوظبي العسكري المباشر منذ عام 2019. وفي المقابل، اتسمت المقاربة السعودية تجاه القوى الجنوبية بدرجة من التقلب تبعاً لتبدّل المصالح والظروف السياسية والعسكرية. هذا التباين في طبيعة المقاربتين؛ أدى إلى خلق شعور لدى كثير من الجنوبيين بشأن وجود شراكة أكثر استقراراً وقابلية للتنبؤ مع أبوظبي، لا سيما في ظل إدراكهم بأن السياسات السعودية تجاه الفاعلين اليمنيين الآخرين اتسمت بدرجات متفاوتة من المرونة، خاصة مع الحوثيين والإخوان المسلمين.

ولا يبدو أن تراجع الحضور الإماراتي داخل المشهد الجنوبي انعكس بصورة كاملة على طبيعة علاقتها بالقوى الجنوبية، إذ تواصل أبوظبي استضافة عدد من قيادات المجلس الانتقالي على أراضيها. ويأتي ذلك في وقت لم تتمكن فيه القيادات الجنوبية المتواجدة في الرياض من تحقيق اختراقات ملموسة في الموقف السعودي تجاه المجلس الانتقالي، في ظل استمرار تمسك الرياض بإلغاء دوره كلياً، رغم ما قدمته تلك القيادات من تنازلات ومحاولات للتكيف مع المتغيرات السياسية القائمة. فضلاً عن أنّ مسار الحوار الجنوبي المرتقب مازال يكتنفه قدر كبير من الغموض، سواء من حيث توقيت انعقاده، أو طبيعته وأطرافه المشاركة، أو طبيعة المخرجات المتوقعة منه.

على المدى البعيد، يمكن أن ينعكس تأثير التباينات غير المعلنة في العلاقة بين الرياض وأبوظبي على استمرار حالة التوتر في جنوب اليمن على المستويين السياسي والشعبي، لا سيما في ظل سعي السعودية إلى تعزيز حضورها بصورة أكبر دون تقديم تطمينات واضحة بشأن مستقبل الترتيبات السياسية الجنوبية. كما قد تلقي هذه التباينات بآثار مباشرة على الأوضاع الداخلية، خصوصاً في ظل استمرار السعودية بضخ الملايين والدعم لأطراف سياسية واقتصادية ترعاها، وإن كانت تسهم في تخفيف الضغوط الآنية، لكنها لا تبدو كافية بمفردها لمعالجة الأسباب الأعمق لحالة التوتر السياسي والشعبي في الجنوب.

سادساً: التداعيات المجتمعية بين الرفض الشعبي وهشاشة الاستقرار

ردود الفعل الشعبية

بالتوازي مع التطورات العسكرية والسياسية التي أعقبت أحداث حضرموت، عكس الحراك الجماهيري الحاشد في محافظات عدن وحضرموت حجم الالتفاف الشعبي حول توجهات القيادة السياسية الجنوبية. وتمثلت نقطة التحول في تظاهرة عدن يوم 10 يناير 2026، والتي جاءت كخطوة تضامنية لدعم المجلس الانتقالي الجنوبي وقواته المسلحة في مواجهة ما اعتبرته الحواضن الشعبية سياسات غادرة وإقصائية بحقهم. هذا الزخم التعبوي تم البناء عليه لاحقاً من خلال تنظيم تظاهرة أوسع نطاقاً في عدن استجابةً لدعوة رئيس المجلس عيدروس الزبيدي؛ والتي حملت مؤشرات على تحول استراتيجي ورسائل سياسية مباشرة تؤيد الإعلان الدستوري، وتطالب بالإفراج الفوري عن الوفد الجنوبي المحتجز في الرياض، مما أطلق موجة متتالية وممنهجة من الاحتجاجات في بقية محافظات الجنوب.

وعلى الرغم من الطابع السلمي العام الذي اتسمت به التظاهرات الشعبية في الجنوب، إلا أن الاستجابة الأمنية في بعض المحافظات اتجهت نحو خيار القوة المفرطة واستخدام الأسلحة النارية، وهو ما انعكس في محطات تصعيدية متتالية بمدن عتق وعدن والمكلا. ففي تظاهرة عتق بمحافظة شبوة 10 فبراير 2026، شهد المسار الاحتجاجي منعطفاً دموياً إثر إطلاق الرصاص الحي على التجمعات السلمية، ما أسفر عن سقوط 6 قتلى وإصابة أكثر من 30 آخرين؛ وهي الحادثة التي دفعت المجلس الانتقالي الجنوبي لتحميل اللجنة الأمنية وكافة الأجهزة العسكرية والأمنية في المحافظة المسؤولية القانونية والسياسية الكاملة عن التداعيات. وفي عدن قُتل شخص وأصيب نحو 19 محتجا، في 19 فبراير 2026، بالرصاص الحي للقوات الأمنية المتمركزة في منطقة معاشيق بمدينة كريتر، بعد تجمهر المئات من المحتجين الرافضين لوصول وزراء شماليين في الحكومة الجديدة. وفي تظاهرة المكلا بمحافظة حضرموت 4 إبريل 2026، تكرر نمط الاستخدام المفرط للقوة من قبل القوات المدعومة سعودياً تجاه متظاهرين خرجوا للتنديد بتجاوزات السلطة المحلية بقيادة المحافظ، والمدعومة بوحدات عسكرية من خارج المحافظة. وقد أدى هذا التدخل العسكري المباشر إلى سقوط قتيلين وإصابة أربعة آخرين على الأقل.

توالت الاحتجاجات الشعبية الحاشدة في محافظات الجنوب تحت شعارات وموجّهات عامة ركزت في مجملها على مطلب "استعادة الدولة الجنوبية". إلا أنّ المنعطف الأكثر دلالة في هذه التظاهرات تمثل في بروز رفض واضح للدور السعودي؛

حيث سُجلت حادثة تمزيق صور القيادة السعودية (الملك وولي عهده) في مدينة سيئون، وتكررت مظاهر مشابهة في العاصمة عدن.

ورغم إمكانية تصنيف هذه الأفعال ضمن السلوكيات الفردية، إلا أنها توحي بتحول جذري في الوعي الجمعي الجنوبي بعد سنوات من الشراكة والتعاضد الميداني، والاحترام الشعبي المستقر تجاه الرياض. ويعود هذا التغير اللافت في المزاج العام إلى تداعيات التدخل العسكري الجوي المباشر ضد القوات الجنوبية، وما خلّفه من انكسار ميداني أدى إلى اهتزاز الروابط الاستراتيجية السابقة وارتفاع حالة السخط الشعبي.

وتجلت مظاهر هذا الرفض بشكل كبير وجماعي في الفعاليات التي دعا المجلس الانتقالي الجنوبي إليها في 20 يونيو 2026، تحت شعار "مليونية رفض الوصاية السعودية ومناهضة الاحتلال"، في عدن والمكلا وسيئون. وقد شارك فيها عشرات الآلاف من الجنوبيين، على الرغم من أعمال القمع الأمنية وحملة الاعتقالات التي تعرّضت لها.

المجتمع المحلي والقوى المدعومة خارجياً: تحديات القبول ومخاطر الاحتقان

كشفت تجارب الحراك الشعبي عن الحاجة إلى بناء إطار سياسي وتنظيمي يعكس تطلعات الشارع ويستمد شرعيته من مطالبه الفعلية، بدلاً من توظيفه كأداة في صراعات النفوذ أو في مقايضات المصالح السياسية والاقتصادية وارتباطاتها بالإقليم. ويقتضي ذلك ترسيخ آليات للمساءلة المجتمعية تتيح للقواعد الشعبية مراقبة أداء القيادات ومحاسبتها، كما يتطلب تعزيز ثقافة مؤسسية قائمة على تداول المسؤوليات، والحد من النزعات الشخصية في القيادة، وتبني ممارسات داخلية أكثر انفتاحاً تسهم في بناء فاعلين سياسيين أكثر قدرة على التمثيل والاستجابة للمجتمع.

وقد أعادت التطورات التي أعقبت أحداث حضرموت جملة من التحديات التي واجهت تجربة المجلس الانتقالي الجنوبي على المستوى المؤسسي. فإلى جانب تأثيرات التدخلات الإقليمية في بعض مسارات صنع القرار، برزت إشكاليات تتعلق بضعف القدرات المؤسسية وآليات اختيار وتعيين القيادات. وقد أسهمت اعتبارات المحاصصة المناطقية وشبكات الولاء، في بعض الحالات، في تقديم معايير الانتماء على معايير الكفاءة والخبرة، الأمر الذي انعكس على فعالية الأداء في عدد من المؤسسات المدنية والعسكرية، وأدى إلى تفاقم مظاهر الترهل الإداري وضعف التنسيق المؤسسي. كما أفرزت سياسة التوسع في الهياكل والمناصب داخل الانتقالي إلى تحديات مؤسسية ساهمت في خلق جهاز تنظيمي متضخم نسبياً مقارنة باحتياجات العمل

الفعلية. وقد أدى ذلك إلى تداخل الأدوار والصلاحيات، وإضعاف آليات المساءلة، وتراجع الكفاءة التشغيلية في عدد من المستويات الإدارية والتنظيمية، بما انعكس سلباً على أداء المجلس وقدرته على الاستجابة للتحديات السياسية والإدارية.

تسببت الثغرات سالفة الذكر، إلى جانب التمويل السعودي، في تهيئة بيئة محفزة لبعض القيادات داخل المجلس الانتقالي للتخلي عن الولاء التنظيمي لهذا الكيان، والتوجه نحو إحياء الأدوار السياسية لمكوناتها السابقة، بعد فترة من الانحسار فرضتها معادلة نفوذ المجلس. وعلاوة على ذلك، شهدت الساحة ولادة تكتلات جديدة بدعم سعودي أسهمت في خلق حالة من التعددية المفرطة التي سبقت المشهد المشتت قبل تأسيس المجلس في عام 2017. وتكمن خطورة هذا الانقسام في تكريس انطباع لدى الفاعلين الإقليميين الدوليين بغياب تمثيل جنوبي موحد ومخوّل بالتفاوض، وهو المبرر ذاته الذي طالما طرحته الدوائر الدبلوماسية في لقاءاتها مع الأطراف الجنوبية، مما يهدد بتقويض المكاسب السياسية المحققة والعودة بجهود التمثيل إلى مراحلها الأولى.

فضلاً عن ذلك، تواجه هذه المكونات الناشئة والمتعددة أزمة مشروعية على المستوى الجماهيري؛ إذ لا يزال الشارع الجنوبي متمسكاً بالمجلس الانتقالي ككيان جامع رغم عيوبه الهيكلية، لا سيما وأنه تأسس في مرحلة سياسية وعسكرية حساسة على يد كثير من قيادات الحراك الجنوبي. وبناءً على ذلك، فإن محاولة فرض خيارات سياسية لا تتوافق مع تطلعات الشارع التي صاغها الحراك منذ عام 2007، قد تؤدي إلى احتقان مجتمعي حاد؛ إذ إن أي مسارات تتجاوز سقف المطالب الشعبية، من شأنها تقويض الاستقرار ودفع الوضع نحو التصعيد الميداني. ومن ثم، تبرز ضرورة استيعاب الحاضنة الشعبية وصياغة تسوية سياسية تلبي تطلعاتها، مع تجنب الالتفاف على هذه المطالب من خلال نهج "تفريخ" كيانات موازية أو فرض مخرجات حوارية لا تحظى بالتوافق العام.

أكثر من ذلك، فقد انعكست التطورات السياسية التي تلت أحداث حضرموت بشكل ملموس على تماسك المكونات المجتمعية في محافظات جنوب اليمن، حيث أسهمت في بروز استقطابات مناطقية وتعميق الخلافات البينية داخل النسيج الاجتماعي على نحو غير مسبوق. وقد امتدت هذه التأثيرات إلى المناطق ذات الثقل القبلي والتماسك الاجتماعي التاريخي، وفي مقدمتها منطقة "يافع". على سبيل المثال، تحول مهرجانها التراثي السنوي المنعقد في 4 يونيو من مناسبة ثقافية واجتماعية لإحياء الموروث المحلي، إلى منصة للسجال السياسي نتيجة التباينات المحيطة بالرسائل الموجهة من خلاله، خاصة بعد كلمة الشيخ عبدالرب النقيب، عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي، التي انتقدت بشدة الدور السعودي والحكومة المعترف

بها دولياً أو ما أسماها بـ "الشرعية الشمالية الفاشلة"، على سوء الوضع العام في الجنوب وعلى تغذية "الانقسام الجنوبي والفتن الداخلية". وقد سبقت هذا الحدث حالة من الاستقطاب المدفوع بتمويلات خارجية تهدف إلى التأثير على مواقف بعض الوجاهات القبلية والمحلية ذات الارتباط بالقوى الإقليمية وتحديداً السعودية، وهو ما يفرض تحديات مباشرة على الانسجام المجتمعي والاستقرار المحلي في هذه المناطق.

كما أسهمت وسائل إعلام وصحفيون ونشطاء محليون على وسائل التواصل الاجتماعي، بعضهم تلقوا دعوات لزيارة السعودية، في تعميق حالة الاستقطاب داخل الجنوب، عبر إثارة ملفات خلافية ذات طابع مناطقي وسياسي، بدا أنها تستهدف تفكيك التماسك الشعبي في مناطق الثقل الاستراتيجي التقليدي حول قضية الجنوب. ولم يقتصر الأمر على الفضاء الرقمي أو المبادرات الفردية، إذ انخرطت وسائل إعلام سعودية في هذه الحملات بحدة لافتة. فقد نشرت صحيفة «الوطن» السعودية، المقربة من دوائر القرار، سلسلة تقارير حملت اتهامات خطيرة للزبيدي والمجلس الانتقالي الجنوبي ودولة الإمارات بالوقوف خلف اغتيالات طالت مسؤولين جنوبيين بارزين، مثل اللواء ثابت جواس ومحافظ عدن جعفر سعد، رغم أن مؤسسات أمنية وقضائية في عدن كانت قد حسمت بعض هذه الملفات واتهمت إما تنظيم داعش أو خلايا مرتبطة بالحوثيين بالوقوف وراءها.

وإلى جانب التداعيات السياسية والاجتماعية المتصاعدة، تبرز الأزمة الخدمية كعامل إضافي يغذي حالة الاحتقان الشعبي ويضاعف الضغوط على الاستقرار المحلي، في ظل استمرار التدهور المعيشي وتراجع قدرة السلطات على الاستجابة لمطالب السكان. إذ لا تزال الأوضاع الخدمية تشهد تدهوراً ملحوظاً، لا سيما في قطاع الكهرباء، حيث تعاني مدن رئيسية، من بينها عدن والمكلا، من انقطاعات متكررة للتيار الكهربائي تتجاوز في كثير من الأيام 12 ساعة يومياً. وقد أسهم هذا التراجع في تأجيج حالة من السخط الشعبي، تجلت في احتجاجات متواصلة على خلفية تردي خدمات الكهرباء والوقود، إلى جانب الارتفاع المستمر في أسعار السلع الأساسية والمحروقات وما يرافقه من أعباء معيشية مرتفعة على السكان.

سابعاً: السيناريوهات المحتملة

تُظهر مجمل التطورات التي أعقبت أحداث حضرموت أن المشهد في جنوب اليمن لم يعد يتحرك ضمن مسار خطي واضح، بقدر ما دخل في مرحلة إعادة تشكّل مفتوحة، تتداخل فيها حسابات النفوذ الإقليمي مع أزمة التمثيل الجنوبي، وتتعاظم فيها تداعيات الفراغ الأمني والسياسي والاجتماعي. وبناءً على ما سبق، يمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمآلات المرحلة المقبلة.

السيناريو الأول: احتواء الأزمة عبر تسوية جنوبية مشروطة برعاية سعودية

يقوم هذا السيناريو على افتراض نجاح السعودية في تحويل مفاعيل التصعيد العسكري والسياسي إلى مسار تفاوضي مضبوط، من خلال رعاية حوار جنوبي–جنوبي يضم مختلف القوى والمكونات، بما في ذلك شخصيات قريبة من المجلس الانتقالي الجنوبي أو منبثقة عنه، إلى جانب مكونات جنوبية أخرى برزت أو أعادت تموضعها بعد أحداث حضرموت. ووفقاً لهذا المسار، لا تعود الرياض إلى الاعتراف بالمجلس الانتقالي بوصفه الممثل السياسي الأوحد للقضية الجنوبية، لكنها في المقابل لا تمضي في إقصائه بصورة كاملة، خشية أن يؤدي ذلك إلى تعميق الاحتقان الشعبي وفتح المجال أمام حالة واسعة من عدم الاستقرار.

ويستند هذا السيناريو إلى قناعة سعودية مفترضة بأن السيطرة الأمنية المباشرة، مهما بدت حاسمة على المستوى العسكري، لا تكفي وحدها لإنتاج استقرار سياسي مستدام في جنوب اليمن، خصوصاً في ظل اتساع قاعدة الرفض الشعبي للإجراءات التي أعقبت أحداث حضرموت، وتراجع الثقة بين الرياض وقطاع واسع من الجنوبيين. لذلك، قد تسعى السعودية إلى تقديم الحوار بوصفه مخرجاً سياسياً يعيد ترتيب البيت الجنوبي، ويمتص حالة الغضب، ويمنح القوى الجنوبية مساحة للتنافس المنضبط ضمن سقف سياسي لا يتعارض مع المصالح الاستراتيجية للمملكة في حضرموت والمهرة وبحر العرب.

غير أن نجاح هذا السيناريو سيظل مشروطاً بعدة عوامل، أبرزها قدرة الرياض على تقديم ضمانات سياسية وأمنية حقيقية للأطراف الجنوبية، وعدم تحويل الحوار إلى أداة لإنتاج كيانات شكلية أو مخرجات معدّة سلفاً. كما يتطلب هذا المسار تخفيف القبضة الأمنية، وإطلاق سراح القيادات أو الوفود المقيّدة الحركة، ووقف الحملات الإعلامية والتحريضية، وتقديم معالجات خدمية واقتصادية عاجلة، خاصة في ملف الكهرباء والوقود والمرتبات. ومن دون هذه الإجراءات، قد يتحول الحوار من فرصة لاحتواء الأزمة إلى عامل إضافي لتكريس الانقسام وفقدان الثقة.

وفي حال تحقق هذا السيناريو، فمن المرجح أن ينتج عنه استقرار نسبي ومؤقت، لا يحسم مستقبل قضية الجنوب بقدر ما يؤجل انفجارها. وقد تتجه مخرجاته إلى صيغة سياسية وسطية، تمنح حضرموت والمهرة وضعاً إدارياً أو أمنياً خاصاً، وتعيد توزيع النفوذ داخل الجنوب بصورة أكثر تعددية، لكنها قد تثير في المقابل مخاوف من تكريس فصل تدريجي بين شرق الجنوب وغربه، أو إعادة تشكيل الجنوب وفق اعتبارات النفوذ الإقليمي لا وفق الإرادة الشعبية الجامعة.

السيناريو الثاني: تشظي التمثيل الجنوبي واستمرار الاستقرار الهش

يفترض هذا السيناريو بقاء الوضع الراهن في حالة مراوحة طويلة، بحيث لا تنجح السعودية في إنتاج تسوية سياسية مقنعة، ولا يتمكن المجلس الانتقالي الجنوبي من استعادة موقعه السابق، في ظل استمرار تراجع حضوره الرسمي، وتعدد المكونات الجنوبية المنافسة، وتنامي الاستقطابات المناطقية والسياسية داخل المجتمع الجنوبي. ووفقاً لهذا المسار، يتحول الجنوب إلى ساحة نفوذ مُدارة أمنياً من الخارج، لكنها تفتقر إلى مركز سياسي واضح قادر على التمثيل والتفاوض وضبط الشارع.

ويبدو هذا السيناريو مرجحاً في حال استمرت المقاربة الحالية القائمة على تفكيك النفوذ العسكري والسياسي للمجلس الانتقالي، مقابل دعم مكونات بديلة لا تمتلك قاعدة شعبية كافية، أو تعاني من أزمة مشروعية داخلية. فإضعاف الكيان الأكثر حضوراً في الشارع لا يعني بالضرورة إنتاج بديل أكثر قبولاً أو اعتدالاً، بل قد يؤدي إلى فراغ سياسي واسع، تُعاد تعبئته من قبل قوى متنافسة، بعضها يرتبط بحسابات خارجية، وبعضها يتحرك بدوافع مناطقية أو أيديولوجية أو مصلحية ضيقة.

وتكمن خطورة هذا السيناريو في أنه لا يقود إلى انفجار شامل وفوري، بل إلى تآكل تدريجي في بنية الاستقرار. فمن جهة، تبقى القوات المدعومة سعودياً قادرة على ضبط المدن والمنافذ والمعسكرات الرئيسية، ومن جهة أخرى تتسع الفجوة بينها وبين المجتمع المحلي، خصوصاً في حضرموت وعدن، حيث تظل الذاكرة القريبة لأحداث القصف والقمع والاعتقالات حاضرة في الوعي الشعبي. ومع استمرار الأزمة الخدمية والمعيشية، يتحول الغضب من احتجاج سياسي إلى حالة رفض مجتمعي أوسع، يصعب احتواؤها عبر الأدوات الأمنية وحدها.

كما يفتح هذا السيناريو المجال أمام عودة تدريجية للجماعات المتطرفة والخلايا العابرة للحدود، خاصة في المناطق الساحلية والصحراوية ذات الطبيعة المفتوحة، وفي ظل تراجع الدور السابق للقوات المحلية التي راكمت خبرة في مكافحة الإرهاب. وقد لا تظهر هذه العودة بصورة سيطرة ميدانية مباشرة كما حدث في مراحل سابقة، بل عبر الاغتيالات، والتحريض الاجتماعي، واستهداف الشخصيات الأمنية والمدنية، وإعادة تنشيط الشبكات النائمة داخل المدن والمناطق الطرفية.

وبناءً على ذلك، فإن مآل هذا السيناريو سيكون جنوباً منقسماً سياسياً، مضبوطاً أمنياً بدرجة محدودة، لكنه هش مجتمعياً ومفتوحاً على موجات متقطعة من التصعيد. وهو سيناريو قد يمنح الفاعلين الإقليميين قدرة مؤقتة على التحكم بالمشهد، لكنه لا ينتج شرعية مستقرة، ولا يقدّم معالجة حقيقية لجذر قضية الجنوب، بل يعيدها إلى مرحلة ما قبل تشكل كتلة سياسية جنوبية موحدة.

السيناريو الثالث: إعادة تماسك جنوبي وفرض تسوية أكثر توازناً

يقوم هذا السيناريو على احتمال نجاح القوى الجنوبية، وفي مقدمتها القاعدة الشعبية الواسعة المرتبطة بالمجلس الانتقالي الجنوبي، في تحويل حالة الرفض والغضب إلى مسار سياسي أكثر تنظيماً، يعيد بناء كتلة جنوبية جامعة تتجاوز أخطاء المرحلة السابقة، وتستوعب جميع القوى الجنوبية، ضمن إطار تمثيلي أكثر مؤسسية. ووفقاً لهذا السيناريو، لا تكون العودة إلى ما قبل أحداث حضرموت ممكنة بالمعنى الحرفي، لكن يمكن إنتاج صيغة جنوبية جديدة أكثر نضجاً، تجمع بين الشرعية الشعبية، والقدرة التنظيمية، والانفتاح على التفاوض.

ويستند هذا المسار إلى حقيقة أن إضعاف المجلس الانتقالي أو حل بعض هياكله لا يعني بالضرورة انتهاء الحالة السياسية التي يمثلها. فالمطالب الجنوبية التي صاغها الحراك منذ عام 2007، ثم أعاد المجلس الانتقالي تنظيمها ضمن إطار سياسي وعسكري، لا تزال حاضرة في الشارع، بل إن أحداث حضرموت وما تلاها من تدخلات وضربات واحتجاجات أعادت شحن هذه المطالب بقدر أكبر من الشعور بالاستهداف والخذلان. ومن ثم، فإن أي محاولة لتجاوز هذه الحاضنة أو فرض بدائل لا تنسجم مع سقفها السياسي قد تؤدي إلى نتائج معاكسة، وتمنح القوى الجنوبية فرصة لإعادة الاصطفاف حول خطاب أكثر وضوحاً وصلابة.

غير أن تحقق هذا السيناريو يتطلب مراجعة داخلية عميقة داخل البنية الجنوبية نفسها. فاستعادة التماسك لا يمكن أن تتم عبر الخطاب العاطفي وحده، ولا بمجرد استدعاء رمزية المجلس أو قياداته، بل عبر إصلاح تنظيمي حقيقي يعالج مشكلات الترهل الإداري، وتداخل الصلاحيات، وضعف معايير الكفاءة، والنزعات الشخصية والمناطقية داخل بعض الهياكل. كما يتطلب الأمر صياغة قيادة سياسية أكثر جماعية، وقدرة على التواصل مع المجتمع المحلي، وإعادة بناء جسور الثقة مع حضرموت والمهرة وشبوة، بحيث لا تبدو قضية الجنوب مختزلة في مركز سياسي أو جغرافي واحد.

وفي حال نجحت القوى الجنوبية في هذا المسار، فقد تجد السعودية نفسها أمام معادلة مختلفة: فبدلاً من التعامل مع مكونات متعددة ومتنافسة يسهل احتواؤها، ستكون مضطرة إلى التعاطي مع كتلة جنوبية واسعة يصعب تجاوزها في أي تسوية يمنية أو إقليمية مقبلة. وقد لا يقود ذلك بالضرورة إلى اعتراف فوري بخيار الاستقلال، لكنه قد يفرض إعادة إدراج قضية الجنوب، كملف تفاوضي مستقل، ويمنع تمرير أي ترتيبات سياسية تمس مستقبل الجنوب وثرواته وموقعه الجغرافي من دون موافقة ممثليه الفعليين.

وعلى الرغم من أن هذا السيناريو يبدو أكثر صعوبة من الناحية العملية، فإنه يظل الأكثر قدرة على إنتاج استقرار مستدام إذا توفرت له شروطه الداخلية والخارجية. فجنوب موحد سياسياً، حتى وإن كان مختلفاً داخلياً، سيكون أقل قابلية للاختراق، وأكثر قدرة على التفاوض، وأقدر على ضبط العلاقة مع الفاعلين الإقليميين والدوليين. أما جنوب مفكك ومُدار عبر ترتيبات أمنية مؤقتة، فسيظل عرضة لدورات متكررة من التصعيد، مهما بدا هادئاً على السطح.

ثامناً: التوصيات

أولاً: للمجلس الانتقالي الجنوبي

- تعزيز التماسك الداخلي وإعادة هيكلة البنية التنظيمية عبر مراجعة شاملة للهياكل القيادية والإدارية، بما يضمن رفع الكفاءة وتقليل التداخل في الصلاحيات وتحسين فعالية اتخاذ القرار.
- إعادة بناء الحضور السياسي على أسس مؤسسية من خلال تعزيز الانضباط التنظيمي، وتطوير آليات تمثيل أكثر شمولاً تعكس التنوع الجغرافي والسياسي داخل الجنوب، بما يسهم في ترميم الثقة الداخلية والخارجية.
- إن استجابة المجلس الانتقالي لمتطلبات المرحلة تستدعي تبني استراتيجية جادة لإحلال وتدوير النخب القيادية، مع إيلاء أولوية قصوى لتصدير الكفاءات الشابة من الجنسين والدفع بها نحو مراكز صنع القرار، وضمان تماسك بنيته التنظيمية في مواجهة محاولات الاستقطاب الموازية.
- ضرورة التمسك بمبدأ "استقلالية القرار الجنوبي" وتحصينه ضد أي ضغوط أو إملاءات خارجية قد تتعارض مع الثوابت والتطلعات التي صاغتها الحاضنة الجماهيرية. ويقتضي ذلك الموازنة الدقيقة بين مقتضيات الشراكة الاستراتيجية مع الأطراف الإقليمية، وبين الحفاظ على المرجعية الشعبية كمصدر المشروعية الأول لأي تحرك أو تسوية سياسية.
- تشكيل غرفة سياسية–استراتيجية دائمة لإدارة الأزمات، تضم شخصيات سياسية وقانونية وأمنية واقتصادية وإعلامية، تكون مهمتها تقييم التطورات بصورة يومية، وتقديم تقديرات موقف منتظمة للقيادة، بما يحد من القرارات الانفعالية أو المتأخرة، ويعزز قدرة المجلس على الاستجابة للمتغيرات المحلية والإقليمية بمرونة أعلى.
- إعادة بناء الخطاب السياسي للمجلس الانتقالي الجنوبي بصورة أكثر توازناً، بحيث يجمع بين التمسك بحق الجنوبيين في تقرير مستقبلهم السياسي، وبين تبني لغة سياسية مسؤولة تجاه الأطراف الإقليمية والدولية، بما يحافظ على صلابة الموقف الجنوبي دون الانزلاق إلى خطاب صدامي قد يُستخدم لعزل المجلس أو تشويه صورته خارجياً.

- تطوير رؤية تفاوضية واضحة ومعلنة تجاه أي حوار جنوبي–جنوبي أو تسوية يمنية شاملة، تقوم على تحديد الثوابت، والحدود الدنيا، والضمانات المطلوبة، وآليات التمثيل، بما يمنع الدخول في مسارات سياسية مفتوحة أو غامضة قد تُفضي إلى تهميش القضية الجنوبية أو إعادة إنتاجها ضمن ترتيبات لا تعكس الإرادة الشعبية.

- فتح مسار مراجعة خاص بملف حضرموت والمهرة، عبر تبني مقاربة أكثر حساسية تجاه الخصوصيات المحلية في المحافظتين، تقوم على إشراك النخب الاجتماعية والسياسية والقبلية المستقلة، وتقديم ضمانات واضحة بأن المشروع الجنوبي لا يعني إلغاء الهويات المحلية أو مركزيتها، بل تمكين أبناء كل محافظة من إدارة شؤونهم ضمن إطار جنوبي جامع.

- تعزيز العمل الحقوقي والقانوني من خلال إنشاء وحدة متخصصة لتوثيق الانتهاكات التي طالت المدنيين والمتظاهرين والمنتسبين للقوات الجنوبية، وإعداد ملفات قانونية قابلة للتقديم إلى المنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية.

- إطلاق مبادرة جنوبية داخلية للمصالحة المجتمعية ومكافحة الاستقطاب المناطقي، تستهدف القيادات المحلية والقبلية والشبابية والإعلامية، وتركز على حماية النسيج الاجتماعي من محاولات التفكيك، ومنع تحويل الخلافات السياسية إلى انقسامات مناطقية أو قبلية تهدد وحدة الحاضنة الجنوبية.

- إعادة تفعيل الدائرة الخارجية للمجلس وفق خطة أكثر احترافاً، تشمل بناء قنوات منتظمة مع العواصم المؤثرة، والبعثات الأممية، ومراكز الأبحاث، والبرلمانات الغربية، مع التركيز على تقديم قضية الجنوب باعتبارها ملفاً مرتبطاً بالاستقرار الإقليمي، ومكافحة الإرهاب، وأمن الملاحة والطاقة، لا بوصفها مطلباً محلياً معزولاً.

- تعزيز الشفافية الداخلية في إدارة الموارد والدعم والعلاقات الخارجية، بما يحد من الشائعات والانقسامات، ويمنع استغلال الملف المالي أو التنظيمي لاستقطاب القيادات أو تفكيك البنية الداخلية للمجلس. ويقتضي ذلك وضع آليات رقابة ومساءلة واضحة داخل مؤسسات المجلس المدنية والعسكرية.

- تطوير سياسة إعلامية أكثر انضباطاً، تقوم على توحيد الرسائل، وتجنب التناقض بين القيادات والناشطين المحسوبين على المجلس، والانتقال من الخطاب الدفاعي وردود الفعل إلى خطاب مبادر يشرح الموقف الجنوبي بلغة قانونية وسياسية قابلة للفهم خارجياً.

- العمل على بناء تحالف جنوبي عريض لا يذيب المجلس الانتقالي ولا يحتكر التمثيل باسمه فقط، بل يستوعب القوى والشخصيات الجنوبية ذات الحضور الفعلي ضمن إطار تنسيقي واضح، بما يمنع تفتيت المشهد، ويعيد إنتاج كتلة جنوبية موحدة قادرة على التفاوض باسم قضية الجنوب من موقع أكثر تماسكاً.

ثانياً: للمملكة العربية السعودية

- تقديم ضمانات سياسية واضحة لأي حوار جنوبي–جنوبي ترعاه المملكة، بما يشمل شفافية جدول الأعمال، وضمان حرية حركة المشاركين، وعدم استخدام الحوار كأداة لإعادة إنتاج ترتيبات سياسية مسبقة، أو لفرض مخرجات لا تحظى بقبول شعبي واسع.

- التعامل مع المجلس الانتقالي الجنوبي بوصفه أحد أبرز الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في الجنوب، بغض النظر عن الخلافات القائمة معه، لأن إقصاءه الكامل من المعادلة لا يلغي حضوره الشعبي، بل قد يدفع باتجاه مزيد من الاحتقان ويفتح المجال أمام قوى أقل قابلية للضبط أو التنبؤ.

- إعادة تقييم سياسة الدفع بقوات شمالية من خارج البيئات المحلية إلى محافظات حساسة مثل حضرموت والمهرة، والعمل بدلاً من ذلك على تمكين قوات محلية مهنية تحظى بقبول مجتمعي، مع إخضاعها لبرامج تدريب ورقابة واضحة، بما يحد من مشاعر الرفض الشعبي ويعزز الثقة في الترتيبات الأمنية.

- إطلاق مسار تهدئة حقوقي وإنساني يشمل التحقيق في وقائع سقوط الضحايا المدنيين، ومعالجة ملف الجرحى والأسرى والمحتجزين، وتعويض المتضررين من العمليات العسكرية أو الإجراءات الأمنية، باعتبار ذلك مدخلاً ضرورياً لترميم الثقة وتخفيف آثار الصدمة داخل المجتمع الجنوبي.

- الفصل بين المصالح الاستراتيجية السعودية في حضرموت والمهرة وبين إدارة الهوية السياسية للجنوب، إذ إن السعي إلى حماية أمن الطاقة والمنافذ البحرية لا ينبغي أن يتحول إلى مقاربة تُفهم محلياً بوصفها وصاية أو إعادة تشكيل قسري للخارطة السياسية والاجتماعية.

- ضبط الخطاب الإعلامي المرتبط بالمؤسسات والمنصات السعودية تجاه الفاعلين الجنوبيين، والابتعاد عن الحملات التحريضية أو الاتهامات غير المثبتة، لأن الإعلام التصعيدي يضاعف فجوة الثقة ويحوّل الخلاف السياسي إلى قطيعة شعبية يصعب ترميمها لاحقاً.

- إعادة فتح قنوات التنسيق مع دولة الإمارات بشأن جنوب اليمن، بما يحد من انعكاس التنافس الخليجي على استقرار الجنوب، ويمنع تحويل القوى المحلية إلى أدوات في صراع نفوذ إقليمي. فاستقرار الجنوب يتطلب مقاربة خليجية أكثر تنسيقاً، لا إدارة متضاربة للأولويات والتحالفات.

- تعزيز مقاربة مكافحة الإرهاب عبر الشراكة مع القوى المحلية ذات الخبرة الميدانية والقبول المجتمعي، بدلاً من الاعتماد على ترتيبات أمنية وافدة أو هشة. فمواجهة القاعدة وداعش والخلايا المرتبطة بالحوثيين تتطلب معرفة دقيقة بالبيئة المحلية وشبكاتها الاجتماعية والقبلية.

- مراجعة العلاقة مع الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً بما يمنع استخدامها كغطاء لإقصاء القوى الجنوبية أو تمرير قرارات سيادية تمس مستقبل الجنوب دون توافق فعلي.

- تجنب المقاربة الصفرية في التعامل مع قضية الجنوب، لأن محاولة حسمها أمنياً أو إدارتها عبر تفكيك مكوناتها قد تمنح هدوءاً مؤقتاً، لكنها تحمل مخاطر بعيدة المدى على الأمن السعودي نفسه، خصوصاً إذا تحولت مناطق جنوبية حيوية إلى بيئات غاضبة أو مفتوحة أمام الاختراقات المتطرفة والإقليمية.

- ينبغي على السعودية مراجعة آليات تواصلها وتأثيرها داخل محافظات الجنوب، بما يضمن عدم تحول الدعم السياسي أو المالي إلى عامل يغذي الانقسامات المحلية أو الاستقطابات القبلية والمناطقية، مع إعطاء الأولوية للمبادرات التي تعزز التوافق المجتمعي والشراكات المحلية العابرة للانتماءات الضيقة.

- مراجعة المقاربات المرتبطة بملف القوى الإسلامية المسلحة والسياسية بما في ذلك الحوثيون و"جماعة الإخوان المسلمين في اليمن" وغيرها من الجماعات الدينية المتشددة، بما يحقق توازناً بين متطلبات الأمن الإقليمي ومنع إعادة إنتاج بيئات حاضنة للتطرف أو التوظيف السياسي غير المستقر.

ثالثاً: لدولة الإمارات العربية المتحدة

- تعزيز التنسيق مع المملكة العربية السعودية في إدارة الملف الجنوبي بما يقلل من تباين السياسات ويحد من انعكاساته على استقرار المشهد المحلي.
- الاستمرار في دعم الاستقرار المؤسسي للشركاء المحليين بما يضمن الحفاظ على مكتسبات السنوات السابقة ويحول دون تفكك البُنى الأمنية والإدارية القائمة، خصوصا في ملف مكافحة الإرهاب.
- دعم مقاربة جنوبية أكثر شمولاً لا تقتصر على المجلس الانتقالي الجنوبي وحده، بل تنفتح على القوى المحلية الفاعلة في حضرموت والمهرة وشبوة وعدن، بما يعزز وحدة الموقف الجنوبي ويحد من محاولات تفكيكه.
- توظيف الحضور الدبلوماسي الإماراتي للدفع باتجاه تسوية سياسية عادلة لقضية الجنوب، تضمن عدم تجاوز الفاعلين الجنوبيين الحقيقيين في أي مسار تفاوضي ترعاه الأمم المتحدة أو الأطراف الإقليمية.
- تجنّب تحويل التباينات مع السعودية إلى صراع نفوذ مفتوح داخل الجنوب، والعمل بدلاً من ذلك على بناء تفاهمات خليجية تضع استقرار الجنوب وأمن الملاحة ومكافحة الإرهاب فوق اعتبارات المنافسة السياسية.
- البحث عن آلية لتعزيز الدعم التنموي والإنساني في المناطق الجنوبية، لا سيما في قطاعات الكهرباء والصحة والخدمات الأساسية، بما يسهم في الحفاظ على صورة الإمارات كشريك استقرار وتنمية لا كفاعل عسكري فقط.

رابعاً: للسلطات المحلية في الجنوب

- تحسين العلاقة مع المجتمع المحلي وتعزيز قنوات التواصل المباشر معه بما يسهم في خفض مستويات التوتر وبناء بيئة أكثر استقراراً.
- تعزيز مستويات الشرعية المحلية من خلال رفع كفاءة الأداء الخدمي والأمني واعتماد معايير شفافة في التعيين وإدارة الموارد، بما يعيد بناء الثقة بين المواطن والمؤسسات.
- تجنب انتهاج مقاربات أمنية عنيفة وإقصائية تساهم في تأجيج الشارع وإثارة العنف، بدلا عن تثبيت الاستقرار وحماية المدنيين وحقهم في التعبير والاحتجاج السلمي.

خامساً: للمجتمع الدولي

- دعم مسارات الاستقرار المؤسسي في جنوب اليمن عبر التركيز على بناء مؤسسات قادرة على الصمود بدلاً من الاعتماد على ترتيبات مؤقتة مرتبطة بتوازنات القوى المحلية والإقليمية.
- دعوة المجتمع الدولي والمؤسسات الأممية المعنية بالسلم والأمن إلى إدراك مخاطر الفراغ الناشئ في جنوب اليمن خاصة في الشرق، والذي قد تستغله الكيانات "الإرهابية" لإعادة التموضع والانتشار. ويتوجب على المانحين والشركاء الدوليين تقديم الدعم اللوجستي وبناء القدرات للوحدات الأمنية المحلية الموثوقة، لتمكينها من خوض مواجهة حاسمة وشاملة ضد هذه الجماعات، وضمان عدم انزلاق المنطقة نحو سيناريوهات تهدد الممرات المائية والأمن الدولي.

فريدة أحمد

المديرة التنفيذية لمركز سوث24

إياد قاسم

رئيس المركز

جميع الحقوق محفوظة 2026 ©

south24.org

info@south24.net